رؤى وافكار
في الاقتصاد والمال

ابوطالب الهاشمي
2010

هذا الكتاب....

يتضمن مقالات ولقاءات صحفية ومحاضرات تعنى بالشأن الاقتصادي والمالي نشرتها لي مجموعة من الصحف والمجلات العراقية، قدمت من خلالها رؤيتي للنهوض بالواقع الاقتصادي لوطننا الغالي بالاتجاهات التي تساهم في تحقيق التطور الناجز في مجالات الاقتصاد والمال كافة.

الكاتب

مقدمة

ان المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ولغاية الوقت الحاضر تتطلب تبني رؤى وسياسات جديدة تنسجم مع التغيرات العديدة التي شملت معظم نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والهيكلية للدولة العراقية. ويشكل الاقتصاد والمال الجانب المهم والأساسي فيها.

لذلك فقد استجمعت من خلال خبرتي العملية في القطاع الاقتصادي والمالي الرؤى والافكار والمقترحات والتطورات المستقبلية لاعادة هيكلة الاقتصاد وقد دونتها في هذا الكتاب الذي بين ايديكم وهي عبارة عن مقالات وأحاديث نشرت جميعها في الصحافة الاقتصادية العراقية ومحاضرات القيت في مؤتمرات وندوات متخصصة تضمنت جوانب مهمة في الاصلاح والتطوير الاستراتيجي للقطاع المصرفي في العراق والاستثمار المالي في العراق وادارة محافظ الأوراق المالية وهيكلية التمويل المصرفي وستراتيجية السياسة النقدية والمالية وخطط التنمية والاعمار والاستثمار ومشروع خطة التنمية الوطنية (2010-2014) والتطورات المطلوبة والمستقبلية في التجارة الالكترونية وتداعيات الازمة المالية العالمية ومواضيع اخرى ذات علاقة بإعادة النظر بالواقع الاقتصادي والاصلاح المصرفي في العراق بالاتجاهات التي تخدم مسيرة البناء الاقتصادي السليم وفق أسس الموارد المتاحة داخل البلد والاستثمار واعادة الاعمار للبنى التحتية والارتكازية التي تستند عليها الاقتصادات الناشئة.

نقدم هذه الافكار مساهمة منا في دعم اقتصادنا الوطني... والله الموفق

أبو طالب الهاشمي

رؤية مستقبلية للنظام المصرفي في العراق

انعكاسات الازمة المالية العالمية وتداعيتها ستكون واضحة على الاقتصاد العراقي مادامت مواردنا المالية الاساسية تعتمد على عائدات تصدير النفط الذي بدوره تأثر بشكل كبير حيث أن أنخفاض اسعار النفط كانت كبيرة جدا لتراجع الطلب العالمي وقد

قدر سعر برميل النفط (50) دولار لاغراض الموازنة ووصل الى (33) دولار للبرميل في أدنى معدلاته السعرية.
ان الموازنة التخطيطية لعام 2009 ستنخفض كما أعتقد من (80) مليار دولار الى حدود (60) مليار دولار.
وقد يتأثر الاستثمار للمشاريع قيد التنفيذ وهذا بدوره (اذا لم توضع سياسة وخطة تعالج التداعيات) سيؤثر على معالجة مشكلة البطالة والخدمات ناهيك عن تباطى المعالجات الاقتصادية الحالية وتاثيرات الفساد الاقتصادي والاداري وضعف الاجراءات المركزية لاعداد خطط وسياسات واضحة للاستثمار ولكن من الممكن الاستفادة من فائض الموازنة السابقة وإعداد ميزانية بعجز معين لتلافي هذه الاضرار.
إن السلبيات اعلاه ويضاف اليها سياسات الواقع الحالي والمخاطر الكلية في العراق سيعقد ويثير مشاكل عديدة امام تنمية خطط الاستثمار اذا لم توضع الخطط والسياسات لمعالجة هذه الامور، ان اهم التداعيات وانعكاسات الازمة المالية العالمية على العراق ستخفض نسبة النمو والتنمية وخصوصا ونحن نعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وقد تتأثر الموازنة لسنين عديدة .
وبما إن القطاع المصرفي العراقي الخاص حديث التأسيس وإن أغلب هذه المصارف مازالت رؤوس أموالها محدودة ونظمها المصرفية والادارية في أغلب المصارف لا تواكب الصيرفة الحديثة ونظم المعلومات وتحليلها يضاف الى ذلك مازالت الايداعات في هذه المصارف قليلة جدا قياساً الى المصارف الحكومية فلذلك ستكون مساهمتها لتلبية متطلبات البناء والاعمار في ظل انعكاسات الازمة الحالية محدودة جدا خاصة في تمويل المشاريع الكبيرة وسيكون دورها محدود لضعف امكاناتها في تمويل المشاريع وهي تميل الى تمويل المشاريع الصغيرة ولآجال زمنية قصيرة وبالتاكيد سيكون دور المصارف الحكومية اكبر بكثير في هذا المجال لإرتفاع ايداعاتها وستبقى الدولة لها الدور الاكبر والاعظم في تمويل الاستثمارات الاستراتيجية كما إن السياسة المتشددة للبنك المركزي العراقي في الوقت الحاضر ومتطلبات اخذ احتياطات عالية من المصارف الخاصة وكذلك المحددات الادارية في ادارة النقد والاستثمار في المصارف ستجعل هذه الامكانية محدودة جدا لتقلص الموارد للتمويل وقد لاتزيد في

بعض الاحيان عن 30% من مصادر التمويل التي تخصصها هذه المصارف للاستثمار.

إن ارتفاع عوائد الاستثمار التي يقدمها البنك المركزي العراقي الى المصارف الخاصة التي تستثمر اموالها في الاستثمارالليلي وكذلك في سندات الخزينة سيكون الاستثمار الاعلى والأقل في المخاطر مما سيقلل ويخفض استثمارها في مشاريع مخاطرها الكلية كبيرة حيث مازالت المصارف الاهلية لها دور كبير في دعم المقاولين وشركات المقاولات في تنظيم خطابات الضمان لدخول المناقصات والتنفيذ وخطابات الضمان لتجهيز السلع والموارد وكذلك تغطية السلف التشغيلية وأعمال تكميلية اخرى تساعد دوران رساميلها وهناك ادوات مصرفية اخرى ستسهم بالتأكيد في مشاركة هذه المصارف بالتنمية والنمو وهذا واضح في كثير من المشاريع وخاصة الصغيرة والمتوسطة وبعض مشاريع التنمية ومشاريع الخدمات غير الاستراتيجية.

وحيث إن معظم مصارفنا تجارية وقد وسعت نشاطاتها ليشمل الاستثمار والاستهلاك وبعض الادوات المصرفية الاخرى الكلاسيكية المعروفة وهناك محددات ادارية وقانونية عديدة تحدد الاستثمار في العقارات أوالتسليف على الاسهم او المشاركة في التجهيز والتوزيع ضمن ضوابط حددها قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004) والبنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) ولقد طرح المؤتمر المصرفي العربي السنوي للعام 2008 شعار (الاستثمار في الاستقرار) وحدد إن التباطؤ الاقتصادي المتوقع سيؤثر سلبا على اداء الانظمة المصرفية العربية في الفترة القادمة وبرأينا ان ذلك سيؤثر لمدة قد تزيد على ثلاثة سنوات لذلك ان البنك المركزي العراقي والمصارف مدعوة بشكل حاسم لوضع الحلول الجذرية لاصلاح النظام المصرفي في العراق ولمعالجة الطلب على متطلبات التنمية الاقتصادية ومن وجهة نظري الخاصة أقترح دراسة الاسس الاتية :-

1. **أن يقوم البنك المركزي العراقي بنشر خطته وسياساته النقدية المستقبلية في هذا المجال وإذا كان هدفه الأساسي معالجة التضخم الركودي وهذه مهمة اقتصادية مركزية ولكن من الضروري البحث عن سياسات جديدة تحقق هذا الهدف وتتيح للمصارف الحكومية والاهلية المشاركة في النمو والاستثمار وأرى تفعيل ثلاثة محاور بالتعاون مع اجهزة الدولة**

<u>الاول</u> تأسيس شركة لضمان الودائع في المصارف الخاصة

الثاني تأسيس شركة لضمان الائتمانات
الثالث أنشاء صندوق مركزي لتمويل المصارف الخاصة لتغطية تمويل المشاريع التنموية وفق شروط وضوابط خاصة

2. **أن يعيد البنك المركزي العراقي دراسة محدداته الادارية الخاصة بالنسب المسموح للمصارف بالاستثمار من إجمالي الودائع الكلية.**
3. **محددات الدولة للمصارف الاهلية بفتح الاعتمادات المستندية لدوائر الدولة والقطاع العام حيث مازال بنك التجارة العراقي يحتكر هذه الاعتمادات ولايطلق إلا نسبة محدودة للمصارف الخاصة ورغم إصدار توجيهات عامة لمعالجة هذا الامر ولكن هناك مشاكل عديدة تواجه التنفيذ وهذا يشمل ايداعات الدوائر الحكومية وفتح حسابات لها في المصارف الخاصة وهناك مشاكل عديدة اخرى في التنفيذ يجب معالجتها واعداد ادوات تنفيذية سريعة لخدمة الاستثمار.**
4. **هناك في التجربة الاستثمارية في عدد من المحافظات سلبيات عديدة في إدارة التنفيذ واحالة المناقصات ومتابعتها وهذا يتطلب معالجة جذرية وتطوير أساليب المراقبة المالية ومعالجة الفساد المالي.**
5. **دعم المصارف الاهلية وتوفير الحماية لها من الجريمة المنظمة حيث تعرضت بعض المصارف لعمليات سطو وابتزاز ولم تعالج هذه الامور لحد الان بشكل صحيح وخاصة في بعض المحافظات ولكي يستطيع النظام المصرفي ان يساهم في متطلبات التنمية الاقتصادية للبلد لابد من تجاوز التحديات التي تواجه الادارات المالية والنقدية وتحديات إعادة الإعمار والنمو الاقتصادي والتي يمكن تحديدها كما يلي:**

التحديات المالية والنقدية

1. **إرتباك الرؤية الاقتصادية والرؤى والسياسات التي توحد وتنسق السياسة المالية والنقدية.**
2. **تنويع الانتاج لان اقتصادنا احادي الجانب ويعتمد على النفط فقط.**
3. **السياسات الاقتصادية غير مستقرة أهي اقتصاد السوق أم سياسة الاقتصاد المختلط؟**

4. ماهو الموقف من المؤسسات والوحدات الاقتصادية الحكومية والقطاع العام الحالي.
5. كيفية حماية وتطوير القطاع الانتاجي " صناعة، زراعة, خدمات ".
6. السياسة النفطية " المشاركة في الانتاج ... الخ.
7. التباطئ في تنفيذ مشاريع اعادة الاعمار ناهيك عن الاستثمار الجديد.
8. عدم دعم القطاع المصرفي الخاص اصلا وكذلك عدم دعم الانتاج الوطني والمؤسسات الوطنية (العرض, والطلب , والانتاج وحرية التجارة والاستثمار يتناقض مع توجهات الدولة الاخرى).
9. خروج الاموال بشكل رسمي خارج البلد لعدم وجود خطوط حمراء للتحويلات الخارجية " النقد الاجنبي ونظام الصرف الحالي لايميل الى الاستقرار والثبات وانما هو ((نظام معوم مدار لانظام معوم للصرف)).
10. تدعيم الصادرات العراقية وتحفيزها.
11. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
12. التخفيض من سيطرة الحكومة على النشاط المصرفي العام وإعداد هيكلية واصلاح النظام المصرفي.
13. تطوير البنية التحتية والمرتكزات الاقتصادية وإعمار ما هدمته الحرب.

التحديات امام النمو والاعمار والاستثمار

1. الوضع الامني وعدم الاستقرار.
2. الفساد الاداري.
3. قلة الخبرة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة.
4. ضعف الرقابة والاشراف وفحص نوعية الاشراف والتنفيذ وارتفاع الكلف.
5. ضعف الخطط الانمائية والاستثمارية والعلاقة بين المركز والمحافظات.
6. قلة الموارد والتمويل المخصص للاستثمار امام الدمار الذي حدث بالبنية التحتية الارتكازية الاساسية.
7. عدم التمييز بين مشاريع الاستثمارات الرئيسية والاستثمارات الثانوية فهناك فرق كبير بينهما ومن الضروري وضع تخصيصات أكبر للمشاريع الاستراتيجية.

8. التنسيق بين المركز والمحافظات ، خاصة في مجال الاستثمار وتثبيت المهام والوظائف بين الطرفين، والغاء التقاطع بينهما.

من ذلك يتضح إن جذب رؤوس الاموال العراقية المهاجرة مرتبط بالمناخ الاستثماري ويتطلب استقراراً إقتصاديا وسياسياً وإجتماعياً وتقليل المخاطر الكلية في الاستثمار.

إن استثمار رأس المال يكون على أمل الحصول على مال أكثر في النتيجة، وفي المالية شراء منتج مالي ذو قيمة يتوقع لها عوائد مجزية وهذا يتطلب تخفيض المتغيرات الكبيرة في مستوى الاقتصاد الكلي وكذلك المعالجة الجذرية للتضخم كل هذه العوامل تتيح جذب رؤوس اموال جديدة للاستثمار ولكن في حقيقة الآمر في الوقت الراهن التطور بطئ والاجراءات التنفيذية قاصرة.

*** نشر في نشرة صدى الخليج/السنة الاولى/العدد1/ كانون الثاني 2009**

الإصلاح والتطوير الاستراتيجي للقطاع المصرفي العراقي

بغية اعداد صيغ وسياسات للاصلاح والتطوير الاستراتيجي للقطاع المصرفي وبمناسبة قيام مصرف الخليج التجاري – باعداد ندوة نقاشية وحوارية متخصصة "لاصلاح القطاع المصرفي"... رأيت أن أسهم بتقديم بعض التصورات الشخصية في هذا المجال وأركزها في النقاط الاتية:-

1- ضرورة اعادة هيكلية القطاع المصرفي وخاصة القطاع العام ودراسة خصخصة بعض اقسامه وفروعه والعمل على دفع وتفعيل المصارف العامة بتوسيع وتنويع خدماتها وادواتها المصرفية وخاصة زيادة حصتها الائتمانية والاستثمارية بشكل متوازن مع عوائدها الكلية لتصبح هذه المصارف ركيزة فعالة للنمو الاقتصادي على أن تبتعد عن احتكار بعض العمليات المصرفية وحجب الانشطة الحكومية والمؤسسات العامة عن المصارف الخاصة فعلياً.

2- أقترح إنشاء دائرة خاصة بالبنك المركزي العراقي لتطوير القطاع المصرفي الخاص بكافة المجالات الفنية ورسم مناهج التطوير على مستوى النظم الالكترونية الموحدة واعداد البرامج والسياسات الخاصة بالتطوير.

3- أقترح تجميد أو الايقاف الوقتي حاليا بمنح اجازات جديدة للمصارف لحين استكمال بناء المصارف الجديدة قيد الانشاء مع دعم توجهات البنك المركزي العراقي حول تشجيع المصارف الخاصة على الدمج مع بعضها لتشكيل مؤسسات وهيئات مصرفية كفوءة مالياً وفنياً وادارياً وخلق كيانات مصرفية قوية ومتينة.

4- ضرورة مساهمة جميع الوزارات والمؤسسات وعلى رأسها مجلس الوزراء بمعالجة مشاكل تدهور اسعار الاسهم والاوراق المالية في سوق العراق للاوراق المالية وعلى اسس موضوعية وعلمية لاتتعارض مع آلية السوق. لأن هذه المشكلة هي المشكلة الاساسية التي تعرقل زيادات رأسمال المصارف وتحد من عمليات الاستثمار ليس في الاوراق المالية فحسب بل تشمل البيئة الاستثمارية عموماً.

5- اصبح الوقت الراهن ملائماً لإعادة النظر في التشريعات القانونية والتعليمات المركزية على اسس تتيح وتساعد على الاستثمار وأحدد على الخصوص قانون المصارف، وقانون هيئة الاوراق المالية وتشريع قانون جديد للاستثمار المالي.

6- من المهم حالياً معالجة افرازات المرحلة السابقة للإختلال الأمني وانعدام الاستقرار الاقتصادي وضعف الفرص الاستثمارية ادى الى هجرة بعض المستثمرين وتلكئهم بتسديد القروض اقترح ايجاد معالجة جذرية لهذه الديون المشكوك في تحصيلها والمساعدة على حلها مركزياً من الدولة. وايجاد حلول

عملية للاستفادة من الاحتياطات المخصصة من المصارف مقابل هذه الديون ودراسة فكرة إنشاء صندوق للمصارف.

7- أقتراح دراسة امكانية التخفيض من الاحتياطي القانوني الحالي بنسبة 5% لصالح الاستثمار.

8- أقترح إنشاء "شركتين" لضمان الودائع والائتمانات.

9- أقترح قيام مجلس الوزراء بدعم الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي انشأت من بعض المصارف ودعمها بتمويل يساوي تمويل الجهات الاجنبية على اقل تقدير خدمة للاستثمار.

10- توسيع مهام ووظائف مركز التدريب المصرفي في البنك المركزي العراقي بشكل فعال يتناسب مع حاجة المصارف لتنمية الكوادر البشرية المصرفية.

11- إنشاء "صندوق"أو"محفظة خاصة" لشهادات الايداع تصدرها المصارف الراغبة لمعالجة تدهور اسعار الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية واضافة اداة مصرفية جديدة للاستثمار الحالي لتحفيز المناخ الاستثماري في السوق.

12- معالجة الفجوة الظاهرة بين السياسات المالية للدولة والتوجهات والسياسات النقدية المعتمدة من البنك المركزي العراقي ومتطلبات مكافحة الضغوط التضخمية والحد من الانفاق الجاري.

13- إعداد دراسة لإنشاء صندوق أو شركة بإشراف البنك المركزي العراقي- الجهة القطاعية لضمان أو اعادة تمويل "القروض السكنية والانشائية" وفق التجارب والمعايير الدولية الناجحة في هذا النشاط.

14- ضرورة إعداد نظام جديد يكفل الرقابة على الشركات والمؤسسات المالية "خارج المصارف"التي تتعامل بالتحويلات الخارجية لحماية مصالح المواطنين ومكافحة عمليات غسيل الاموال.

15- وأخيراً اقترح أن ينظم البنك المركزي العراقي توقيتات سياساته بتخفيض الفوائد بما يكفل التقليل من التحوطات التي تنفذها المصارف بحيث اصبحت بعض هذه المصارف تنتهج سياسات ائتمانية قصيرة وبعضها اصبح لايقبل الودائع الثابتة طويلة الامد وانتهجت المصارف سياسات متحفظة جداً للتقليل من مخاطر تذبذب الفائدة.

*** نشـــر فـــي نشـــرة صـــدى الخلـــيج/ الملحـــق الاقتصـــادي الشـــهري/الســـنة الاولى/العددالاول/مايس2009**

ستراتيجية السياسة النقدية والمالية

تنويه

أثار التحقيق الذي تناولته اقتصادية الصباح عن مزاد العملات الاجنبية اهتمام الخبراء واصحاب الاختصاص والمهتمين ما يعني ان الصفحة الاقتصادية تبقى مفتوحة لطرح هذه القضية للنقاش وها هي اول ردة فعل ظهرت في التحليل الموضوعي الذي وصلنا عبر البريد الالكتروني للخبير الاقتصادي ابو طالب الهاشمي الذي فصل في مقالته هذه

الجوانب الحساسة في تناول السياسة النقدية محذرا من المخاطر التي قد تحدث جراء استمرار مزاد العملة ولافتا الى دور المزاد في تحقق نجاحات في مجالات اخر والاهم انه يطالب بعدم التشبث بالالتزامات الدولية والاتفاقات الدولية التي لا تسمح بتقييد حرية التحويل الخارجي لافتا الى انها لا تعفي البنك المركزي من تحقيق الرقابة المالية وتحليل التدفقات المالية الخارجية ونظرا للافكار والطروحات والتوصيات المهمة التي تضمنتها هذه الدراسة ننشرها نصا كي يطلع اصحاب الاختصاص وكذلك القائمون على السياستين النقدية والمالية ونبقي الصفحة الاقتصادية مفتوحة لمناقشة هذا الموضوع الحيوي والحساس حرصا منا على تقريب وجهات النظر بالحلول المطلوبة لحماية اقتصادنا الوطني.

القسم الاقتصادي اعتمدت ستراتيجية السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي على ثلاثة محاور رئيسة أهمها خفض مستويات التضخم، ورفع قيمة الدينار العراقي "التعديل المستهدف لسعر الصرف الاسمي"، وتعديل معدلات الاحتياط النقدي الاجنبي، للعراق.إضافة الى ما تقوم به من مشاركة في سياسة تخفيض الدين العام للدولة بالتعاون مع المالية والاجهزة الرسمية الاخرى.

وبالتأكيد هناك ترابط وثيق وتأثيرات متبادلة كبيرة بين المحاور أعلاه، وتذبذبها صعوداً ونزولاً، ولا ينكر أن البنك المركزي العراقي قد حقق تقدماً واسعاً، خلال السنوات السبع الماضية، في تحقيق الأهداف العامة للستراتيجية النقدية وفي عدة مجالات، حيث انخفض التضخم من حوالي 35% سنة 2006 الى حوالي 10% سنوياً في نهاية العام 2008. وقد انخفضت الفائدة من حوالي 20 %سنوياً الى حوالي 7% سنوياً عام2009. وكان الأهم في كل ذلك تحقيق احتياطات نقدية أجنبية متواجدة لدى البنك المركزي العراقي قد تصل الى حوالي 40% من الناتج المحلي لاجمالي، وعلى الرغم من التدهور الكبير في أسعار مبيعات النفط العراقي بعد الأزمة العالمية الاخيرة.إذ أن القطاع النفطي هو المسؤول عن توليد حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي.ولقد حققت غرفة المزاد للعملة الاجنبية ووفق الآليات التي اعتمدها البنك المركزي في عمليات البيع والشراء ومنذ 4/10/ 2003، وحتى الآن إرتفاع سعر صرف الدينار العراقي أزاء الدولار الامريكي ، والأهم من ذلك حققت السياسة النقدية الجديدة السيطرة على استقرار سوق الصرف الاجنبي تقريباً. ولقد زادت نسبة سعر الصرف للدينار العراقي بحدود 40.

إن التزام البنك المركزي العراقي بحرية التحويل الخارجي وعدم تقييدها، وانتهج هذه السياسة بدون أية ضوابط وحدود بالتحويلات الخارجية، ورغم إيجابية هذه الخطوة، ولكن نعتقد بأن عليه أن يضمن ذهاب هذه التحويلات والتدفقات الخارجية لصالح استيراد السلع والخدمات، وعدم تهريب رؤوس الاموال والفائض النقدي الى الخارج، حيث أن البنك يعي وبشكل واضح أن ذلك يحتاج الى تحليل مالي، وآليات سليمة، وكذلك أن قانون مكافحة غسل الأموال، يحتاج الى تعميق الرقابة المالية ، خاصةً أن القائمين بعمليات التحويل الخارجي يعتمدون طريقا موازيا بواسطة " الصرافين" وطريقا آخر رسميا يتم عبر بوابة غرفة المزاد والتحويل الخارجي بواسطة البنك المركزي، وما تلعبه بعض الشركات المالية من دور خاصةً في هذا المجال رغم إمكانياتها المالية المحدودة.إن التشبث بأن الالتزامات الدولية والإتفاقات الدولية لا تسمح بتقييد حرية التحويل الخارجي ، صحيح ولكن ذلك لا يعفي البنك من تحقيق الرقابة المالية ، وتحليل التدفقات المالية الخارجية وإننا نخشى بأن هذه التحويلات وبهذا الحجم قد تكون ضارة وهي لأغراض غير إيجابية للاقتصاد العراقي ولا تفيد بتدفقات السلع والخدمات،وإنما هي أساس للمضاربة وتقوم بها" مؤسسات مالية وسيطة" لا هم لها إلا تحقيق عوائد وارباح وبآليات غير دقيقة ، مما قد تولد مخاطر عالية وكبيرة نحو الاقتصاد العراقي وعلى هذه المؤسسات المالية بالدرجة الأولى.كل العوامل الإيجابية التي ذكرناها أعلاه بتحقيق استقرار نسبي لسعر صرف الدينار العراقي حيث أصبح البنك المركزي العراقي هو الموجه لأسعار الصرف وقلل من "ظاهرة الدولرة "، وتقليل الفرق بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي ، وهذا قاد الى استقرار نسبي وتوازن السوق النقدية..ولكن علينا أن نحذر من بعض السلبيات والآليات ودراسة تأثيراتها المستقبلية وعدم التمسك حرفياً ببعض المبادىء الأساسية والالتزامات التي تحققها الاتفاقات الدولية، حيث أن آليات التنفيذ التفصيلية قد تخلق تراكمات سلبية صغيرة، وبمرور الزمن قد تحقق خرقاً كبيراً للنظام المصرفي والنقدي، ومن أهم هذه المؤشرات السلبية مايأتي:

1-عدم وضع سياسة وآليات تمتاز بالمرونة لتحديد أسعار الفائدة وتحديدها، وضمان إيجاد الموازنة الحقيقية للإدخار والاستثمار، ضمن الموازنة العامة التي تستهدف زيادة الائتمانات والتمويل الى المشاريع الخاصة.إن تخفيض الفوائد بشكل قسري وخلال فترة وجيزة محدودة، وبشكل غير متوازن، قد ولد أضراراً وسلبيات أكثر مما

حققه من إيجابيات حيث حقق مخاطر جديدة بالفائدة إضافة الى المخاطر الكلية.وكان المفروض أن يتم بتوقيتات زمنية أكثر دقة لتحقيق إيجابيات فعالة.

2- إن السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي حققت عدداً من المؤشرات الإيجابية وأهمها تخفيض التضخم إلا أن هذه السياسة وحتى الآن خاصةً انتهاجها اطلاق التحويلات والتدفقات النقدية الخارجية من العراق وبدون أية حدود والتزامات قد أدت خارج تحقيق " دفع الالتزامات النقدية الخارجية الحقيقية " الى عمليات تهريب واسعة ، واستيراد سلع وخدمات رخيصة ومعظمها استهلاكية وحتى الانتاجية منها سلع قديمة وحتى الملابس القديمة والمواد الغذائية التالفة وخارج المواصفات والمقاييس الدولية.وإذا كان بعض الباحثين يثبتون ذلك من اختصاص أجهزة وزارة التجارة ومؤسسات الرقابة على النوعية، ولكن أساس المشكلة هو عدم التنسيق بين الإدارات المسؤولة عن السياسة المالية والنقدية والاقتصادية ضمن الحلقات الادارية للحكومة

3- ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض التضخم إن كان يعود أسبابه للسياسات النقدية السليمة التي ينتهجها البنك المركزي العراقي إلا أن هذه السياسات وهي "سياسة متشددة " كما يعبر عنها بعض المختصين والباحثين، ولكن ستحجم هذه الايجابيات في المستقبل القريب، لعدم التنسيق الفعال بين الأجهزة الاقتصادية، وسوف لا تحقق نمواً اقتصادياً مهماً مادامت لم تتجه الى نمو القطاعات الإنتاجية وما دامت لم تتوجه أساساً للاستثمار، وكذلك لم يتم تحديد حاجات التحويل الخارجي الفعلي وفق دراسات واحصائيات علمية تعتمدها أجهزة دائرة الإحصاء والتجارة.
4- إن الاعلان عن الاحتياطي النقدي الأجنبي يزيد على 44% من الناتج المحلي الإجمالي، هو ظاهرة إيجابية وجيدة، وتعتبر سياسة ناجحة، ولكن عدم وجود شفافية في المعلومات نخشى أن يذهب جزء كبير من هذه الاحتياطات للاستجابة الى احتياجات السوق المحلية للدولار وهي غير مستقرة وغير حقيقية وبعضها يخضع للتهريب والمضاربة وتسريب التدفقات النقدية الاجنبية للخارج.لأن الآليات المعتمدة حالياً بدون رقابة مالية أو تخضع لرقابة شكلية ضعيفة، وقسم منها تحول الى رقابة إدارية صرفة غير مجدية.

5-إذ أننا نؤيد بكل قوة عدم التدخل في السياسة النقدية التي يقودها البنك المركزي وعدم التدخل بإدارة الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي العراقي.إلا أننا في الوقت نفسه لا نؤيد عزلة البنك المركزي العراقي عن الادارة الاقتصادية وضعف التنسيق بين الادارتين المالية والنقدية. وإننا من خلال ما نقرأه من تصريحات قلقون فعلاً من التناقض والتعارض والتقاطع بين السياستين وعدم صهرهما في بودقة التنسيق الاقتصادي ورسم سياسة اقتصادية واضحة مبنية على أسس متينة لتنمية الاقتصاد العراقي وتحقيق نسب نمو معقولة وتحقيق أهداف التنمية والرفاهية الاقتصادية.
6- إن كانت الغاية الأساسية من تخفيض الفوائد التي يعتمدها البنك المركزي العراقي لزيادة نسب منح الائتمان والتمويل المصرفي إلا أن تخفيض الفوائد وحدها لا تكفي فأن البنك المركزي بحاجة الى اتخاذ عدة خطوات مهمة ومنها تحقيق انشاء مؤسسة ضمان الودائع الذي تأخر كثيراً، وكذلك تخفيض الاحتياطي القانوني بحدود 5% عن النسبة الحالية، والعمل الحثيث على إيجاد مؤسسة معلومات في البنك المركزي لتحقيق قاعدة معلومات واسعة للزبائن وكفاءتهم المالية، ومراقبة إئتمانهم وأنشطتهم المصرفية في جميع المصارف الحكومية والأهلية، والعمل على تحرير الفائدة، أو ضبطها بشكل متوازن وعدم إخضاعها لقرارات غير نقدية ومالية.

7- لوحظ أن كلفة أسعار انتاج السلع العراقية كلفاً عالية لا تتنافس مع مثيلاتها الاستيرادية حيث تتحمل كلفا طارئة مثل كلف المخاطر السائدة والامنية وكذلك كلف الوقود والنقل، ما حدا بكثير من المستثمرين العراقيين الانسحاب من سوق الانتاج في عدد كبير من النشاطات والمجالات الانتاجية الصناعية والزراعية ، وهذا قلل من الاستثمار المحلي وأضعفه ولم يدفع المستثمرين الاجانب حتى الآن للاستثمار وكذلك ضعف المبالغ المخصصة للاستثمار والتنمية في الموازين لعام 2009 و 2010 قد أدى الى زيادة نسبة البطالة وتدني مستويات المعيشة ، وزيادة نسبة الفقر وفقدان آثار النمو! وأي إدعاء بأن هناك إنخفاضا عاليا بالأسعار إدعاء لا يثبت أمام الاحصاءات الميدانية حيث مازالت اسعار الوقود والنقل عالية، وكلفها باهظة على الانتاج، ومازالت أسعار السلع المستوردة الاستهلاكية والإنتاجية عالية مقارنةً بمواصفاتها النوعية القياسية ومنها أسعار المواد الغذائية، خاصةً إذا ما أضيفت الى جدول المصاريف الأسرية الأخرى، السكن،التعليم ،والصحة.

فلذلك أرى شخصياً أن تأثيرات الإنخفاض السنوي على الرقم القياسي لأسعار المستهلك كانت محدودة جداً.

8- نستخلص من ذلك كله أن النمو الاقتصادي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي مرهون بمقدار فعالية السياستين المالية والنقدية ومدى نجاحهما في تحقيق الأهداف والستراتيجية المرسومة لتطور الاقتصاد العراقي وأهداف التنمية، وهذا يتطلب بالتأكيد نظرة موحدة وستراتيجية واحدة، لا تعتمد على التنسيق فحسب وإنما تنطلق من نفس الأسس والأهداف وتتبع نفس المسارات. بارك الله جهود العاملين في هذا المجال، متمنياً لهم الموفقية، للوصول الى الأهداف المرسومة.

*** نشر في مجلة الملف الاقتصادي/العدد(صفر)/ السنة الاولى/اذار2010**

إدارة العمليات المصرفية الخارجية الاعتمادات المستندية البيوع الدولية
"""محاضرة موجزة تعريفية"""
تموز 2007

تمهيد :-

إدارة العمليات المصرفية الخارجية تحتاج إلى سياسات سنوية دقيقة، ضمن إطار الخطة العامة لمجلس الإدارة. ومتغيرات الوضع المالي، والمخاطر..

فهي لها علاقة حساسة بواقع مجمل الودائع في المصرف، السيولة النقدية المتوفرة، تذبذب المخاطر، وتغييرات السياسات المصرفية لتنويع محفظة الاستثمار. حسب نتائج التنفيذ وانحرافات الخطة الشهرية.

أن أي مصرف يسعى إلى توظيف أمواله باستثمارات عديدة ومتنوعة ومنها:-

1- صافي التوظيف النقدي:-

أ. السيولة المتوفرة لدى فروع المصرف والبنك المركزي والمصارف الأخرى الداخلية والخارجية للتشغيل.

ب. الاحتياط النقدي الإجباري لدى البنك المركزي العراقي، 20% (ناقص).

ج. الاحتياط الخاص بالديون المتعثرة، (ناقص).

د. الاحتياط النقدي الخاصة لاستجابة حركة الودائع (الصندوق)(أموال سائلة)، (ناقص).

هـ. احتياط المخاطر الكلية، (ناقص).

= صافي السيولة المتوفرة للاستثمار

2- الاستثمارات :-

توظيف ما تبقى من ((أموال المودعين)) في الاستثمار ويعتمد بالأساس درجة ضمان الاستثمار ومستوى عائداته ومخاطره الكلية والتشغيلية:-

أ. الائتمانات النقدية

ب. قروض تجارية ((خصم تجاري)) مكشوف.

ج. سندات الدولة والخزينة الحكومية.

د. أوراق مالية.

هـ. الاعتمادات والحوالات الخارجية.

و. خطابات الضمان المتنوعة.

ز. كفالات متنوعة.

ح. الاستثمار لدى البنك المركزي العراقي.
ط. الموجودات الثابتة (العقارات).
ي. تداول العملات الأجنبية.
ك. خدمات مصرفية متنوعة أخرى.
ل. التوفير والودائع.

المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند الاستثمار وتوظيف الأموال:-

1. المخاطر الائتمانية.
2. مخاطر السوق.
3. مخاطر سوق الفائدة.
4. مخاطر تقلبات العملات.
5. مخاطر السيولة.
6. المخاطر التشغيلية.
7. المخاطر القانونية.
8. المخاطر الكلية العامة.
9. مخاطر الحسابات الجارية.
10. مشكلة الأمن الذاتي.

موازنة السيولة والتخطيط :-

من المعروف أن تقسيم تنفيذ الأهداف يتم كما يلي:-

1. خطط.
2. سياسات.
3. أهداف قصيرة الأجل ((غايات)).
4. القيم هي مجموع المبادئ والأفكار والسياقات الفنية.
5. المعيار هو التعبير عن الهدف في صورة كمية.

الأسلوب التقليدي في صياغة الأهداف

مجلس الإدارة

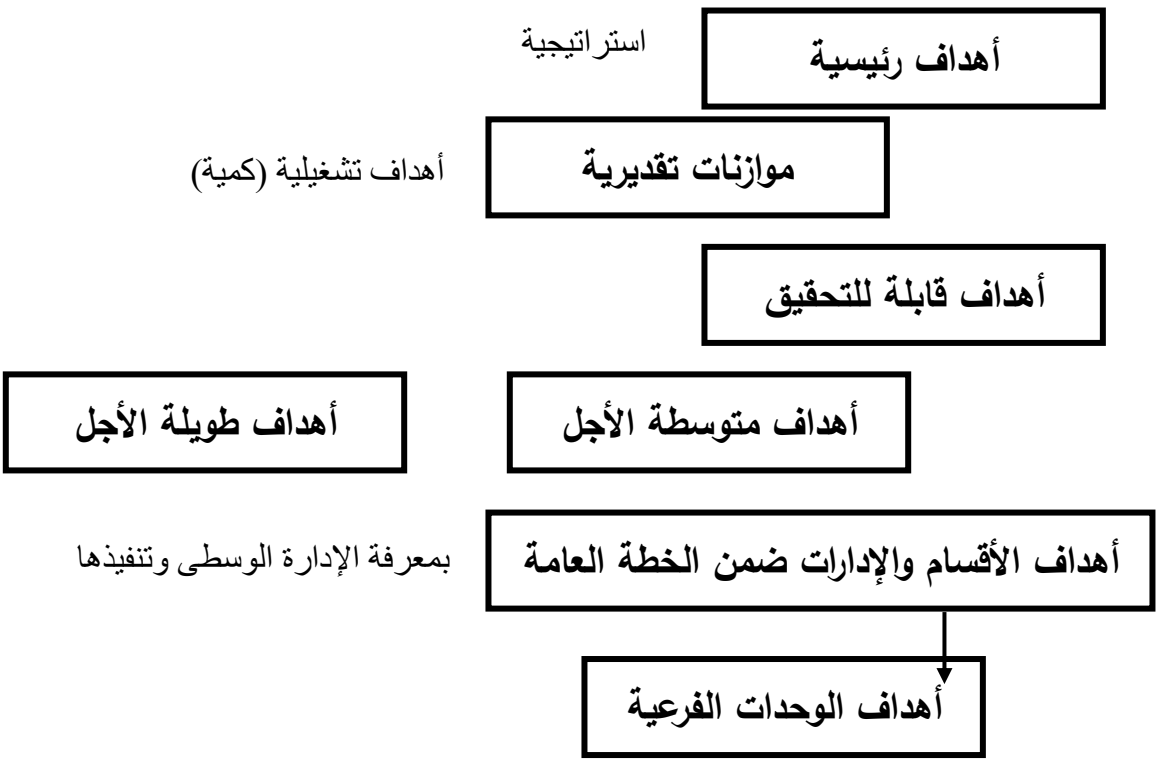

الإدارة بتحقيق الأهداف

المخاطر وتحقيق الأداء الأفضل:-

لقد وضعت اتفاقيات بازل 1 وبازل 2 واللائحة الإرشادية أسساً لمعالجة المخاطر، وأهمها بناء خطوط عريضة لاحتياطات كاملة للمخاطر يمكن مراجعتها من هذه المصادر.

أي أن الصافي للاستثمار هو مبلغ الإيداعات ناقصاً هذه الاحتياطات.

ضمن تخطيط مالي سليم، ورقابة فعالة، وموازنة دقيقة بين (الموجودات والمطلوبات) وبين الإيرادات والمصروفات والمخاطر.وهناك مؤشرات مالية أهمها:-

مؤشرات السيولة:-

1. نسبة السيولة= **النقدية + أرصدة البنك المركزي الكاملة + أرصدة البنوك الأخرى الكاملة** / **أجمالي الأصول** × 100

2. نسبة الودائع الجارية والادخارية الآجلة = **الودائع الجارية** / **الودائع الآجلة والادخارية** ×100

3. **النقدية** / **الودائع عند الطلب** = % ((نسبة المسحوبات من الودائع وعلاقتها بالسيولة))

3. الائتمانات:-

% = التسهيلات الائتمانية / مجموع العوائد

نسبة سقوف الائتمانات الكلية = _____

على أن لا تزيد عن 70% بأي حال من الأحوال

4. لتحديد إدارة المخاطر:-

1. نسبة حق الملكية ورأس المال على إجمالي الأصول

إلى إجمالي الأصول $\frac{\text{حق الملكية ورأس المال}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$

إلى إجمالي الودائع $\frac{\text{حق الملكية ورأس المال}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$

5. نسبة مخاطر القروض = $\frac{\text{القروض المتأخرة التسديد}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100$

نسبة مخصصات خسائر القروض

إلى إجمالي إيرادات التشغيل $\frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{إجمالي إيرادات التشغيل}} \times 100$

الاعتمادات المستندية وقانون التجارة:-

في قانون التجارة رقم 30 لسنة 1984 الفرع الخامس المواد 273 لغاية 282 تفاصيل كاملة عن المواد القانونية التي تخص الاعتماد المستندي وتنص المادة 273 كما يلي:-

أولاً:- الاعتماد المستندي عقد يتعهد المصرف بمقتضاه بفتح اعتماد لصالح المستفيد بناء على طلب الأمر بفتح الاعتماد، بضمان مستندات تمثل بصناعة منقولة أو معدة للنقل.

ثانياً:- عقد الاعتماد المستندي مستقل عن العقد الذي فتح الاعتماد بسببه ويبقى المصرف أجنبياً عن هذا العقد. والمهم المادة 282 حيث تعالج عدم دفع الأمر قيمة مستندات الشحن.

تنظيم قواعد الاعتمادات المستندية:-

لتنظيم وحل المشاكل بين البنوك وشركات الشحن وشركات التأمين، أعيد النظر بتعليمات وقواعد الاعتمادات عدة مرات من غرفة التجارة الدولية، ولقد صدرت بعدها صيغ معدلة وملاحق عديدة:-

1. مؤتمر فينا عام 1933.
2. مؤتمر فينا عام 1944.
3. لشبونة عام 1951.
4. نابولي عام 1957.
5. اللائحة رقم 222 عام 1962.
6. اللائحة رقم 290 عام 1974.
7. اللائحة رقم 400 عام 1983.
8. الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية لسنة 1983 لتنفيذ تشرين الأول / 1984 مع المصطلحات الخاصة بالاعتمادات المستندية (553) مصطلحاً.
9. اللائحة رقم 500 عام 1993. (منشور غرفة التجارة الدولية) (UCP 500). واستمر تعديل الملاحق لحد الآن. ومن الضروري الحصول على هذه المعلومات والتعديلات الأخيرة وإضافتها إلى مكتبة المصرف. وخاصة تطبيقات الستاندباي الدولية (ISP. 98) والأحكام الموحدة للتحاصيل (ICC 552).

أطراف الاعتماد المستندي Partners :-

1. عميل المصرف Applicant:-
عميل معروف ملتزم صاحب سيولة نقدية عالية وله سمعة مالية وأدبية مميزة ((وضمن السقف الائتماني)) وشروطه وأسسه.

2. فاتح الاعتماد (البنك) Issuing Bank:-
وهو المشتري ويقبل البنك الاعتماد في حالة استكمال كل المعلومات والوثائق الضرورية، وعادة يقوم المصرف فاتح الاعتماد بتسديد قيمة الاعتماد إلى البائع شرط تقديم مستندات مطابقة لشروط فتح الاعتماد.

3. البنك المبلغ Advising Bank:-
وهو البنك الذي سيقوم بتبليغ الاعتماد للمستفيد.

4. البنك المعزز Confirming:-
في كثير من الأحيان هو نفسه البنك المبلغ وهو البنك المراسل وعادة لا يضيف البنك تعزيزه إلا إذا كانت قيمة الاعتماد ضمن سقف التسهيلات.

5. البنك المغطي Reimbursing Bank:-
وهو البنك الذي سيدفع فعلاً إلى البنك المبلغ وللمستفيد مقابل المستندات المقدمة على الاعتماد وفي بعض الأحيان هناك بنك وسيط وبنك سيتداول المستندات والبنك الذي يقبل السحوبات ولكن في كثير من الأحيان يقوم البنك المراسل بهذه العمليات جميعاً.

6. البنك الوسيط Transmitting Bank:-

فتح الاعتماد المستندي :-

Procedures of opening the L/C

1. استقبال الزبون ومعه كافة الوثائق والطلبات ومن ضمنها تأييد الفرع المختص. وبالأخص يتم التأكيد على استلام (عقد الشروط العامة للاعتمادات المستندية) وبعد التدقيق يتم إعطاءه الاعتماد والتوقيع على الوثائق.

2. التأكد من أن هناك موافقات كاملة من لجنة الائتمان المركزية (أو من السيد المدير المفوض حسب الصلاحيات) موافقات على (التسهيلات الممنوحة وشروطها حسب السياقات الفنية).

3. التأكد من إيداع المبالغ المطلوبة (كتأمينات) وتنفيذ الضمانات فعلاً بما يغطي الاعتماد وكافة المخاطر.

4. إجراء القيود المحاسبية بناء على التسهيلات للزبون أو بناء على النسب الذي يحددها المصرف.

أنواع الاعتمادات المستندية Types:-

1. اعتماد بالإطلاع Sight Draft Credit:-
وهو الاعتماد الذي ستدفع قيمة فوراً إلى المستفيد من قبل البنك (المبلغ، المراسل) بمجرد تقديم مستندات مطابقة لشروط الاعتماد.

2. اعتماد الدفعة المقدمة Red Clause Credit:-
أن يقوم البنك المبلغ أو المعزز بدفع مبلغ معين إلى المستفيد قبل تقديمه المستندات.

3. اعتماد السحب الزمني Time Draft Credit:-

وهو الاعتماد الذي ستدفع قيمته إلى المستفيد (البائع) بواسطة البنك (المراسل، المبلغ) بموجب سحب يستحق الدفع بتاريخ معين يسمى تاريخ الاستحقاق بكفالة البنك فاتح الاعتماد أو المعزز.

4. الاعتماد (الإطلاع الدوار المجمع (غير المتراكم المجمع):-

أي أن الاعتماد من حيث القيمة والكمية دوري أو لعدة مرات.

وهناك أنواع اعتمادات أخرى يمكن درجها كما يلي:-

- الاعتماد القابل للنقض.
- الاعتماد غير قابل للنقض ومعزز.
- الاعتماد غير قابل للنقض وغير معزز.
- اعتماد الإطلاع.
- اعتماد مقابل سحوبات زمنية.
- اعتماد مؤجل الدفع.
- اعتماد بالدفعة المقدمة.
- الاعتماد بالدولار.
- الاعتماد الصادر مقابل اعتماد وارد.
- الاعتماد القابل للتحويل.

وهناك اعتمادات أخرى غيرها.

تعديل الاعتماد Amendment of the L/C:-

يتم تعديل الاعتماد بموافقة الأطراف المعنية

أما أنواع التعديلات التي تؤثر على بوليصة تأمين البضاعة وتحتاج إلى تعديلها:-

أ. زيادة أو تخفيض قيمة الاعتماد.

ب. تعديل وسيلة الشحن.

ج. تعديل شروط التعبئة.

د. تعديل وصف البضاعة.

هـ. تعديل مركز الشحن أو الوصول.

و. تعديل أسم الجهة التي سترد باسمها المستندات.

ز. تعديل شروط البيع.

ح. إضافة أي شروط جديدة قد تؤثر على تأخير البضاعة.

تسليم البضاعة (قسم مستندات الشحن):
Shipping Documents

عند استلام العميل إشعارا من وكلاء الشحن يعلمه بوصول بضاعة الاعتماد المستندي قبل وصول المستندات الأصلية لها. ورغب العميل التخليص على هذه البضاعة يتم اتخاذ الإجراءات الآتية:-

1. يطلب من العميل التوقيع على كتاب يتعهد بموجبه بقبول المستندات التي سترد على الاعتماد المستندي مهما كانت المخالفات. وموافقة على قيد كامل قيمة المستندات مع المصاريف والعمولات والفوائد على حسابه حسب شروط الاعتماد.

2. يتم قيد هذه المبالغ كاملة لحساب تأمينات الاعتمادات المستندية بحيث يصبح رصيد التأمينات كافياً لتغطية قيمة المستندات حال ورودها بالإضافة إلى الفوائد والعمولات والمصاريف المتوقعة.

3. يتم تدقيق أذن التسليم من حيث مطابقة المعلومات ويتم تجيير أذن التسليم لأمر العميل ليتمكن من التخليص على البضاعة.

4. من الضروري المتابعة قبل ورود المستندات وفق التفاصيل المدونة.
5. تعتبر هذه المرحلة مرحلة التسديد الكامل والتسوية خاصة بعد حصول خطاب الاعتماد إلى المستفيد.

مرحلة التدقيق remittance Schedule :-

1. ختم تاريخ الورود على كتاب الأرفاق أو النموذج المرفق طي المستندات.
2. التأكد من أن كتاب الأرفاق الموجه إلى البنك الفاتح يحمل رقم الاعتماد.
3. مطابقة عدد كل نوع من المستندات.
4. تداول المستندات مسموح للبنك المرسل.
5. تنفيذ تعليمات التغطية كاملة حسب الشروط.
6. تدقيق المستندات كاملة.(المقدمة له وطبقاً لشروط الاعتماد ليقرر كيفية تداولها أو دفع قيمتها أو قبول السحوبات الخاصة بها وفقاً لشروط الاعتماد.
7. تدقيق مراسلات البنك المراسل كاملة وكيفية وقيمة التسجيل على المصرف مع العمولات كاملة.

مستندات الاعتمادات المستندية:-

Documents of L/C

المستندات المطلوبة في الاعتماد المستندي هي:-

1. السحب Bill Of Exchange Draft:-

يتم الدفع بعد قيام المستفيد بتقديم المستندات المطلوبة.

أ. الساحب (المستفيد)
ب. المسحوب عليه.
ج. تاريخ الاستحقاق، إذا كان سحباً زمنياً Time Draft

أوSight Draft

د. رقم الاعتماد.
هـ. توقيع الساحب.
و. قيمة السحب، كتابة ورقماً، وتساوي قيمة المستندات.
ز. صادر أو مجير لأمر البنك الفاتح.

2. الفاتورة التجارية Commercial Invoice :-

وتعتبر الفاتورة التجارية مستنداً محاسبياً تثبت مطابقة
أ. البائع للمشتري بدفع قيمة ومصاريف البضاعة.
ب. أسم وعنوان كل من المشتري والمستفيد.
ج. رقم الاعتماد.
د.قيمة الفاتورة ويجب أن لا تزيد على الاعتماد.
هـ. سعر الوحدة وشروط التسليم.

3. شهادة المنشأ Certificate Origin:-

وهي وثيقة تصدر عن هيئات معتمدة من قبل غرفة التجارة أو الصناعة أو اتحاداتها.

4. بيان التعبئة وشهادة الوزن.
5. شهادة المعاينة أو التفتيش.
6. وثيقة الشحن Transports Document B/L
أ. الشحن البحري.
ب. بوليصة الشحن المباشرة (أذن التسليم).
ج.بوليصة الشحن لأمر.
د.بوليصة الشحن لحاملها.
هـ.الشحن الجوي.
و. الشحن البري.
ز. بوليصة الشحن المزدوجة.
ح. مكان الشحن.
ك. مكان الوصول.
ل. الشحن البحري.
7. وثيقة التأمين Insurance Policy
8. شهادة صحية أو بيطرية.

9. شهادة تحليل.

القيود المحاسبية:-

من حـ/ تعهدات العملاء مقابل اعتمادات مستنديه
إلى حـ/ تعهدات البنك مقابل اعتمادات مستنديه
موافقة المصرف على فتح الاعتماد المستندي
(وبالتحديد السيد المدير المفوض أو رئيس لجنة مراجعة الائتمان المركزية)

****

من حـ/ الصندوق
أومن حـ/ الحسابات الجارية
إلى مذكورين
حـ/ التأمينات النقدية على الاعتمادات
حـ/ عمولة فتح الاعتماد
حـ/ الطوابع ومصاريف الاعتماد
تثبيت قيد التأمينات والعمولة والمصاريف.

****

من حـ/ البنوك المراسلة في الخارج (اعتمادات)
إلى حـ/ البنوك المراسلة في الخارج (حسابات جارية)

****

من حـ/ تعهدات المصرف مقابل اعتمادات
إلى حـ/ تعهدات العملاء مقابل اعتمادات عند استلام برقية البنك المراسل بما يفيد بالتنفيذ.

****

من مذكورين
حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
إلى حـ/ البنوك المراسلة في الخارج (اعتمادات)

الخ... من قيود محاسبية معروفة وفق السياقات والمعايير المحاسبية الدولية.
وخاصة
من حـ/ التأمينات النقدية على الاعتمادات
إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

إعادة التأمينات النقدية للحسابات الجارية.

البيوع الدولية:-

1. البيع بشرط التسليم في ميناء الشحن على ظهر السفينة.
2. البيع بشرط نقل البضاعة والتأمين عليها من قبل البائع.
3. البيع بشرط نقل البضاعة دون التأمين عليها (سي. أند. أف).
4. البيع بشرط التسليم بجانب السفينة (فاس).
5. البيع بشرط التسليم في مكان العمل.
6. البيع بشرط التسليم في المطار المعين للانطلاق (فوب) المطار.
7. البيع بشرط التسليم على عربة قطار (فور) أو مركبة (فوت).
8. البيع بشروط الوصول بسلامة.

استنتاجات وملاحظات عامة:-

1. حصل تجاوز كبير على النسبة المقررة للائتمانات وتجاوزت النسبة أكثر من 70% وهذا شيء خطير جداً. ويعتبر سلبية وانحراف كبير على الإدارة التنفيذية تجاوزها بأسرع وقت ممكن وبشكل صارم.

2. الالتزام بتخطيط الائتمانات على أنواعها وعلى الفروع حسب العائد الأعلى، والمخاطر الأدنى، التخطيط شاقولياً وأفقياً.

3. عدم قبول ضمانات عقارية لا يمكن تسييلها عند الضرورة.

4. عدم الموافقة إطلاقاً وقطعياً السماح بتخليص مستندات الشحن قبل أن يدفع (العميل – الزبون) كامل التزاماته نقداً أو إعطاء ضمانات أكيدة يمكن تسييلها. وألا تطبق فقرات قانون التجارة بالسيطرة على البضاعة وبيعها.

5. انتهاج سياسات جديدة بمنح ائتمانات واعتمادات مستندية قصيرة الأجل لا تتجاوز أربعة أشهر أي انتهاج دورات ائتمانية قصيرة لضمان تداول السيولة وتنويع الاستثمارات.ويرفض رفضاً باتاً الاعتمادات التي فيها اتفاق تأجيل الدفع ولا تقبل إلا بنسبة تأمينات عالية تصل أكثر من 75% وضمانات بتخليص المستندات فور وصولها. ومهما كان عدم تسليم المستندات إطلاقاً بدون دفع الضمانات شبه سائلة.
6. يجب اعطاء أهمية وفرص أكبر وسيولة أكثر للاستثمارات ذات العائد الأعلى ودون الرأسمال الأسرع، وذات المخاطر الأدنى. وأنا لا أميل أصلاً بفتح ائتمانات نقدية أكثر من (6) أشهر. ولا أميل أيضاً لفتح اعتمادات مستندية أكثر من (4) أشهر وبنسبة تأمينات تزيد عن 50% كحد أدنى. وأرفض الائتمانات النقدية الاستهلاكية لقاء عقارات.

7. أفضل أن تتوجه السيولة النقدية للاستثمار في البنك المركزي العراقي، وفي العقارات، ومن ثم لخطابات الضمان التعهدية والحوالات.

8. هناك تجاوزات على قرارات لجنة متابعة الائتمان المركزية. تراجع هذه الأمور بدقة وعدم تكرارها.

9. هناك خلل خطير في نظام حسابات القسم الدولي يجب أن يراجع من قسمي الحسابات والحاسبة.

10. لا توجد لحد الآن مراقبة وتدقيق على الائتمانات الممنوحة والاعتمادات المستندية المفتوحة، على قسم الرقابة والتفتيش أيجاد كادر كفوء لمراقبة هذا النشاط الواسع والخطير.

11. لم أجد أي نشاط لشعبة ((الاستعلام)) في قسم الائتمان رغم أهميته وضرورته.

12. أن المصرف بحاجة إلى قسم لإدارة الأصول والاستثمار ورفع مستوى التوازن بين المقبوضات والمصروفات وإدارة السيولة النقدية.

13. فشل إدارة التسويق والإعلان والترويج والبحوث التسويقية والاحصائية بأعماله لحد الآن رغم مرور أكثر من سنة على إنشائه.

14. أن الأوان أن نسرع بإيجاد قسم تدقيق حسابي فعال كفوء.

15. وأخيراً تدعيم وتطوير وتفعيل شعبة ((غسيل الأموال)).

جـداول:-

حجم الودائع بالدينار	
48.546.280.984	
08.756.714.672	$6.949.774
0.57.302.995.656 د. ع	

16.085.946.216	ائتمان نقدي بالدينار
1.348.418.220 د. ع	ائتمان نقدي بالدولار
17.434.364.436 د.ع	$1.070.213
20.986.087.025 دينار	الائتمان التعهدي بالدينار
15.975.336.945 دينار	الائتمان التعهدي بالدولار
36.961.423.965 د.ع	$12.678.839
54.395.787 ائتمان	
193.027.469 عوائد د. ع	

المصادر الأساسية:-

1. قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984.
2. د. خالد وهيب الراوي / إدارة العمليات المصرفية.
3. أ.د.محمد عبد الفتاح الصيرفي / إدارة البنوك.
4. د. محي الدين عباس الأزهري / إدارة المشتريات.

5. خالد بن محمد النعيمي / الأعمال المصرفية.
6. موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، الدكتور عبد العزيز فهمي هيكل.
7. منشورات غرفة التجارة الدولية.
8. يعقوب الياس السفري / أصول فحص المستندات المقدمة بموجب الاعتمادات المستندية.
9. الاعتماد المستندي / اتحاد المصارف العربية / 1987، إعداد د. فريدي باز.
10. دوريات اتحاد المصارف العربية.

شركات الاستثمار المالي في العراق بين الواقع والطموح

الأستثمار هو تكوين رأس المال العيني الجديد. الذي يتمثل في زيادة الطاقة الأنتاجية، وهو لذلك يعتبر زيادة صافية في الرأسمال الحقيقي للمجتمع، وتتكون عناصره من الموجودات، والأرض، المباني، الآلات، المكائن، التجهيزات، وسائل النقل ....الخ.
وبمعنى أوسع هو عمليات توظيف الأموال، بالموجودات والممتلكات، والحقوق، والأسهم، والسندات، والأشياء الأخرى، ذات القيمة التي تغل دخلاً منتظماً، وفي القانون تعني الكلمة منح الشخص حقاً، أو منفعة في شيء.
ولكن من جهة أخرى، لا يحمل لفظ "الاستثمار" نفس المعنى دوماً، الذي يحمله المفهوم الاقتصادي، إذ أن العمليات الشرائية، ليس أستثماراً في المعنى الاقتصادي

أي أنه نقل حق من حقوق الملكية، على رأس مال حقيقي قديم ، يقوم فرداً آخر بأستثماره، أي لن يكون ثمة أستثمار صافٍ ألا أذا أنتج رأسمال حقيقي جديد.

لقد اقترب "الاقتصاد المالي الحديث" من الممارسات التي أسماها "كينز" في كتابة النظرية العامة الصادر عام 1936 "أقتصاد الكازينو". ولكن بين أعوام الثلاثينيات من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، حدثت متغيرات جذرية هائلة، في هذا المجال، وأن فاصلاً حاداً بين حركة التجارة الدولية في السلع الحقيقية، والخدمات، وحركات الأموال والعملات المتحركة بسرعة فائقة،عن طريق التسهيلات التي تقدمها شبكات الربط الألكتروني الحديث، وثورة المعلومات والبرامجيات الجديدة، والتقنيات الألكترونية، والبنوك والمصارف الألكترونية والتجارة الألكتـرونية عن طريق "الانترنت"، والآفاق المعلوماتية الجديدة، وحرية أنتقال رأس المال، والتجارة الحــرة، والأستثمار المباشر في تثبيت شراء الأسهم والسندات والأوراق المالية في الأسواق العالمية مباشرة عن طريق التداول الألكتروني، كل ذلك أضافة الى الأئتمانات الواسعة والتسهيلات المالية عن طريق المؤسسات النقدية وأسواق المال جعل الطفرات في هذا المجال كبيرة جداً، والمتغيرات جذرية ومهمة..

أن مدخرات وودائع القطاع العائلي، ومؤسسات المعاشات والتقاعد والضمان الأجتماعي، والفوائض المالية لدى المستثمرين في جميع القطاعات الأنتاجية والخدمية، والتجارة، وجهت فوائضها المالية للأستثمار في الأسهم والأوراق المالية...

أما حركة الاستثمار المالي ـ في العراق لم يظهر بشكل بارز وفعلي وواسع ولم تنظم بشكل حديث ألا بعد تأسيس سوق للأوراق المالية عام 1991. ليعطي الانطلاقة العملية الواسعة لسوق تداول الأوراق المالية في العراق. بعد أن كانت هناك بدايات متواضعة يديرها البنك المركزي العراقي والمصرف الصناعي.

أن تأثير الاستثمار المالي موضوع بحثنا كانت مع بداية صدور قانون الشركات المرقم (21) لسنة 1997 ونظام شركات الأستثمار المالي المرقم (5) لسنة 1998.

وهي أنعطافة رئيسة تدفع المستثمرين الأفراد لتوظيف مدخراتهم عن طريق الشركات الأستثمارية، التي تنهج بالتأكيد أحدث المعايير في سياساتها التشغيلية والمالية، وإتباع أدوات علمية في الأدارة المالية، لأدارة المحافظ المالية للغير، ولتحقيق أعلى منفعة، وعائد، بأقل كلفة، ومخاطرة.

ان التضخم، وارتفاع عرض النقود "السيولة المحلية" والتدفق النقدي العالي، خارج الإستثمارات الإنتاجية والخدمية وخارج المصارف، يعطي نتائج سلبية ضارة جداً ، مما يجعل من الضرورة، البحث عن فرص إستثمارية جديدة، تتيح توجيه هذه "السيولة المحلية" نحو توظيفها في مجالات إستثمارية وإدخارية عديدة ، ومنها الأوراق المالية، وهذا يساعد بالتأكيد الأدارة المالية في في أمتلاك وسائل وأدوات مالية فعالة، في تنفيذ السياسة المالية، ورفع مستوى الأداء النقدي، وتوظيف الأموال ودفعها في عمليات أيجابية.

من المهم تنشيط سوق المال، وتنمية الأستثمارات المالية والتوسع في أصدار وتداول حوالات الخزينة والسندات العامة اضافة الى تداول اسهم الشركات الأنتاجية والمالية والخدمية ، لتحقيق الأهداف المطلوبة..

وهذا سيؤثر تأثيراً أيجابياً في ذبذبة القيمة السوقية لسهم "المشروع الأقتصادي"، وخلق حالة من التنافس للحصول على قيمة أعلى، لأسهمها، في سبيل الحصول على تدفقات نقدية جديدة لتطوير هيكلها المالي، والحصول على الأستثمار الأفضل، الذي بدوره يؤدي الى أنخفاض الرافعة المالية مما يخفض من درجة المخاطر وتحقيق كفاءة أداء أعلى.

نقدم بهذه الأفكار، مناقشة هادئة موضوعية للوسائل التطبيقية والتنفيذية، لواقع سوق المال في العراق وتطوراته خلال هذه المرحلة، وتشخيص العقبات والأخفاقات من جهة ، وتثبيت الأيجابيات من جهة أخرى لتعميقها، مع أستعراض منهجي لواقع الاستثمار المالي في العراق، وسوف نبتعد عن التنظير، والمفاهيم العامة الشمولية في هذا المجال للوصول الى نتائج موضوعية محددة ومركزة، وعندما نثبت بعض الإخفاقات والعراقيل، لانعني إطلاقاً الإنتقاص من أي جهة، وإنما هي تثبيت لوجهة نظرنا الشخصية في مجالات التطوير والتحديث فحسب..

شركات الأستثمار المالي

شركات الأستثمار المالي، هي مؤسسات مالية هدفها تمكين، المستثمرين والمدخرين، من ضم الأموال التي لديهم الى أموال الغير، لأستثمارها في أنواع مختلفة من أسهم وسندات الأستثمار، أو أستثمار أموالها في المساهمة بتأسيس شركات جديدة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي .

لقد تأسست شركات الأستثمار المالي ـ في العراق ـ وفق أحكام المادة (9) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 والتي تنص على ما يأتي:

أولاً: شركة الأستثمار المالي شركة يكون نشاطها الأساس توجيه المدخرات نحو التوظيف والأستثمار في الأوراق المالية العراقية ، من أسهم وسندات، وحوالات خزينة ، وفي ودائع ثابتة.

ثانياً: تعتبر شركة الأستثمار، من المؤسسات المالية الوسيطة لأغراض قانون البنك المركزي العراقي المرقم (64) لسنة 1976، ويعتبر البنك الجهة القطاعية المختصة بنشاطها، ويمارس سلطة الأشراف والرقابة عليها ، وفق نظام يصدر لهذا الغرض خلال مدة " 180" مائة وثمانين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

وفي 10 آب 1998، أصدر مجلس الوزراء نظام الأستثمار المالي المرقم (5) لسنة 1998، ولقد نصت المادة (4) منه على ما يأتي: للشركة بموافقة البنك المركزي العراقي ممارسة الأعمال الآتية:-

أ ـ شراء وبيع حوالات الخزينة، سندات الحكومة، الأسهم والسندات، والأوراق المالية الأخرى، المسموح بتداولها في سوق بغداد للأوراق المالية

ب ـ أستثمار جزء من أموالها في شركات أخرى وفق أحكام قانون الشركات.

ت ـ أدارة المحافظ الأستثمارية لحسابها أو لحساب الغير وحسب رغبات أصحابها المشروعة والأتفاقات المعقودة معهم

ج ـ أقراض الشركات التي تساهم بها عن طريق ترويج السندات التي تصدرها تلك الشركات وفق أحكام قانون الشركات.

ح ـ أستثمار جزء من أموالها على شكل ودائع ثابتة لدى المصرف.

ولقد نصت المادة (6) من النظام على ما يأتي:

للبنك أن يعين الموجودات الواجب الإحتفاظ بها من الشركات بوصفها وعاءً أستثمارياً تتناسب مدته ومخاطره مع طبيعة الألتزامات المترتبة عليها. وبما يحافظ على سلامة وضع الشركة المالي وقدرتها على الأيفاء بألتزاماتها ، مع مراعاة حكم البند ثالثاً من المادة 32 من قانون الشركات.

لقد أسست أول شركة أستثمارية مالية في العراق وهي شركة الأمين للأستثمار المالي، شركة مساهمة خاصة برأسمال مائة مليون دينار في 28 / 4/ 1999،

وأسست شركة الأيام للأستثمار المالي بنفس رأس المال أعلاه في 10/9/ 1999، وهكذا تعاقب تأسيس الشركات الأستثمارية حتى وصلت الى (9) شركات، وتوقف تشكيل هذه الشركات المالية ، ولم ترفع رؤوس أموالها بشكل يذكر ، وذلك للأخفاقات التي حدثت في التجربة الفنية ، وأحاطتها بقيود وعراقيل عديدة ، ومنها رفض سوق بغداد للأوراق المالية ولحد الآن، من قبول تعامل هذه الشركات كوسيط، وتجميد المادة (5) بشكل عملي من نظام الأستثمار، وهذا مما عقد عملياً من أجراءات أدارة محافظها ومحافظ الغير بشكل مباشر، وبنتيجة أبعادها عن أعمال تداول الأسهم بشكل مباشر، حمل هذه الشركات تكاليف أضافية، وسحب البساط من تحت أقدامها أذ بدأ المستثمرون يتوجهون الى الوسطاء مباشرةً، وخاصةً أن بعضهم أجاز لنفسه وبشكل غير رسمي من أدارة محافظ الغير عملياً..!!

ولقد تم تجاهل نشاط هذه الشركات المساهمة حتى الآن وهي أستثمارات محلية، مفيدة للنشاط الاقتصادي والمالي بالتأكيد حيث أن لها القدرة على توفير رؤوس أموال عالية، وبالطبع لها أمتيازات منفردة عن باقي المستثمرين الأفراد من الأوراق المالية، لما تعطيه من مردودات أيجابية لأستقرار سوق المال بوجه خاص وللأقتصاد الوطني بوجهٍ عام، ولأنها تضم عناصر وخبرات جيدة بالإستثمار وبمخاطر أقل.

أن اية عملية تطوير لأنشطة هذه الشركات الأستثمارية وتوسيع وظائفها المالية، وفسح المجال لها لممارسة أعمالها أسوة بالأسواق المالية العربية والأقليمية والدولية، رهن بمدى قدرة الجهة القطاعية ـ البنك المركزي العراقي ـ وهيئة الأوراق المالية، وسوق العراق للأوراق المالية، لأحتضان هذه التجربة وتنميتها ومعالجة المعوقات والأخفاقات التي تعترضها، فهي قادرة على تنشيط السوق، وهي من المحاور السائدة للسوق وتسمى بالشركات الصانعة للسوق، لما تملكها من قدرات مالية وخبرة لتحريك وتفعيل السوق بشكل إيجابي ومفيد.

ومن وجهة نظري الشخصية ما زالت الإجراءات الحالية قاصرة لتحقيق نهضة وتطور فعال لقطاع الأوراق المالية، وأرى عقد إجتماع موسع جديد لمناقشة كل الإخفاقات، منها إخفاق الشركات المالية في مهامها وعملها، وتوقف تأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس أموالها، والأهم من ذلك تدهور سوق العراق للأوراق المالية والمؤشرات الكلية للسهم خلال السنين الماضية بحيث وصل الى مستويات متدنية جداً، أضرت بالمستثمرين من جهة، وبالشركات المدرجة بالسوق من جهة أخرى.

إن إنشاء هيئة الأوراق المالية بموجب التشريعات الجديدة، لم تتمكن من تحقيق هيكلية جديدة تتيح تنمية أسواق المال في العراق، رغم توليها حصرياً مسؤولية التنظيم وإصدار الأنظمة المتعلقة بالعروض العامة للأوراق المالية وبيع وشراء الأوراق المالية المملوكة من قبل الجمهور.

والأهم من ذلك أن التجربة السابقة لم تستطع حماية المستثمرين في الأوراق المالية من عوامل الهبوط المستمر للأسعار لمدة سنتين وإستقرار سعر سهم السوق لأدنى مستوى له وبشكل غير معقول إطلاقاً ولم تتمكن الهياكل المالية ضمان أسواق الأوراق المالية والخدمات المتصلة بالأوراق المالية من التدهور المستمر، ولم تنجح إطلاقاً في تخفيض المخاطر التقليدية في سوق العراق للأوراق المالية، وقد يقال أن الظرف الأمني السابق كان سبباً رئيساً في ذلك ، وهذا له شيء من الصحة الى حد كبير، وتم إستلام السوق - بعد الإحتلال - محطماً ولم يشتغل إلا بعد توقف كبير، واختلاف الرأي هل يفتح بعد إكمال مستلزمات التطوير الحديث في الأنظمة وأدوات التنفيذ والتشريع، أم يفتح على الطريقة القديمة مع تطورات بسيطة، لحين استكمال التطوير الكامل الجذري.... ولكن رغم التثمين العالي للجهود الكبيرة والحثيثة للهيئة وكوادر السوق القيادية لما بذلته في التأسيس الجديد، علينا أن نفكر بصوتٍ عالٍ، لتحديد الإخفاقات الموضوعية حالياً، والتأكيد على أن هذا النقد ليس موجهاً لأحد وإنما هو تسجيل لدفع العملية برمتها الى الأمام وتجاوز المشاكل والمعوقات لمصلحة الأقتصاد الوطني، ويمكن إجمال العراقيل والمقترحات بشكل مركز وكما يأتي :-

1 - إستكمال التشريعات القانونية الجديدة على أسس أكثر موضوعية وحداثة وديمقراطية، وإعطاء إستقلالية أكبر وأوسع للهيئة ولأدارة الأسواق المالية، وكذلك من الضروري مناقشة مقترح مؤتمر "عمان" مجدداً، لما فيه من ثغرات لا تصلح أن تكون قاعدة جديدة تشريعية لنهوض هذا القطاع والحديث في هذا المحور يحمل تفاصيل عريضة يمكن نقاشها بهذا المؤتمر أو الندوة على الجهات القطاعية وزارة المالية والبنك المركزي العراقي دراسة البيانات والتعليمات الصادرة بهذا الشأن وخاصة نظام الإستثمار المالي رقم (5) لسنة 1998 الصادر من مجلس الوزراء. وضرورة تعديله بما يتيح لشركات الإستثمار المالي من لعب دور كبير "لأنها صانعة السوق" وينظر بأمر زيادة رؤوس أموالها، وتوسيع مهامها ووظائفها الرئيسة لتحفيز تشكيل شركات جديدة وبرساميل أعلى لتنشيط السوق والمساهمة بإنعاشه،

على أن تمنح هذه الشركات، حق ممارسة تداول الأسهم بيعاً وشراءً ، بشكل مباشر لأدارة المحافظ الإستثمارية المملوكة لها .

2 ـ على الجهات الإقتصادية القيادية تنمية أسواق المال بالمساعدة بتوفير المستلزمات اللازمة لأنجاحها بتمليك الأراضي، والعمل على منحها مبالغ تمويلية للمساعدة بتطوير البنى التحتية للأسواق بشكل حضاري ومتميز، لأنشاء صروح إقتصادية مالية إستثمارية متميزةوكذلك العمل على إصدار وضخ السندات الحكومية عن طريق السوق، وتشجيع الوعي الإستثماري المالي وتعضيد هيئاته المستقلة، ويحبذ إصدار تشريع موحد للإستثمار المالي ينظم هذه العملية بكل إتجاهاتها وأدواتها ووسائلها المالية وأقترح أن يشمل هذا التشريع الموحد فكرة تنظيم وإدارة الصناديق الإستثمارية، وكذلك إدارة شهادات الإيداع والقروض. وباقي الأدوات المالية المعتمدة.

3 ـ معالجة الإنخفاض الكلي لقيمة السهم للشركات المدرجة في السوق، والقيام بعمليات تأسيسية لتقويم الأسهم على أسس مالية دقيقة، تضمن حقوق المساهمة في هذه الشركات، وضمن واقعها المالي ومؤشراتها المالية والإنتاجية لتكون أساس التعامل ـ وهذا معمول به في كل الدول على أن لا تتدخل هيئات السوق بميكانيكية وآلية السوق المعتمدة ووفق المعايير والمقاييس الدولية لأدوات التداول واستقلالية الأسواق المالية.

4 ـ إنجاز وأستكمال متطلبات التداول الألكتروني باشتغاله بشكل كامل وفعلي بكافة تطبيقاته والعمل على إمكانية تطبيق ذلك في حوالي منتصف العام الحالي على أبعد أحتمال.

5- تعميق وسائل الرقابة والتدقيق لأنها سجلت بعض الملاحظات الواقعية على أختراق القواعد المقررة من بعض الوسطاء والمستثمرين والشركات المدرجة في السوق. وعدم الإلتزام بالإفصاح عن الأوضاع المالية وشفافية المعلومات، ودقتها في الإعلان والمعلومات وهذه بالتأكيد ستؤثر على نزاهة التعامل في الأسهم والإستثمار المالي " إن وجدت"!.

6-إلغاء التميز والتفريق بين شركات الوساطة المحدودة التابعة للمصارف وغيرها، وإعادة التوازن بين هذه الشركات بشكل منصف ويضمن العدالة والمساواة بالتنافس المهني ، وأقترح دراسة تحويل هذه الشركات المحدودة للوساطة الى شركات مساهمة لا يقل رأسمالها عن (300) ثلاثمائة مليون دينار عراقي.

7- إشراك جميع المصارف في العراق وإلزامها بفتح شركات وسيطة لإنعاش السوق وكذلك لشركات التأمين العراقية، والعمل أيضاً على جذب المؤسسات المالية والإستثمار المالي كصناديق الضمان الإجتماعي والتقاعد.....الخ، لما في ذلك من فوائد جمة على الأقتصاد العراقي، وسحب الإدخار، وزيادة الودائع، لأغراض الإستثمار.

8- إعداد نظام متكامل لزيادة عدد الشركات المدرجة والعاملة في السوق بالعمل الفعلي وإبقاء أسهمها قيد التداول ومعالجة مشاكل خروجها عن السوق، ووضع أدوات لضمان بقاء ما يزيد على60% من أسهم الشركات المدرجة كمعدل متواجد ومتداول في السوق، إذ يجب أن يكون في التداول من أصل 94 شركة مدرجة ما لا يقل عن (60) شركة مدرجة متداولة، بشكل دائم .

9 ـ دراسة أسباب عدم فعالية تداول الأسهم خارجياً عن طريق المستثمرين الأجانب وإزالة العوائق وتحفيز هذا الإستثمار المهم، وبالتأكيد سيكون التداول الألكتروني وتطوير أنظمة السوق والتداول والتسويات الآني وإصدار الشهادات الجديدة يومياً عن طريق التعامل الأللكتروني وسائل مهمة وجذرية في تطوير هذا القطاع وتحفيزه وتحريكه.

10 ـ رغم أن هناك جهود متميزة لربط سوق العراق للأوراق المالية بالأسواق المالية العربية والدولية، والمؤسسات المالية الأقليمية والدولية ولكن مازالت من وجهة نظرنا الشخصية هذه الجهود بحاجة الى تفعيل وتنفيذ.

11- زيادة توعية الجماهير بالإستثمار المالي عن طريق توسيع النشاط الصحفي والإعلامي، والمؤتمرات والندوات الجماهيرية، وربط المحافظات كافة بالسوق، أما إفتتاح فروع تابعة للسوق، أو مستقلة، أو إنشاء مكاتب للسوق في المحافظات تسهل التداول بالأسهم وبالتنسيق مع فروع المصارف والمؤسسات المالية في المحافظات لتوسيع قاعدة التداول على عموم العراق.

12- تطوير الكوادر الحالية في السوق ومكاتب الوساطة بإشراكهم بدورات تدريبية رديفة بالأسواق العربية، وتنظيم إتفاقيات ثنائية في هذا المجال .

13- تنظيم برامج دورية تلفزيونية خاصة بالسوق العراقي لتوسيع وتشجيع الإستثمار المالي.

14- إعادة تشكيل هياكل الهيئة والسوق بزيادة وتوسيع مساهمة شركات الإستثمار المالي، والمصارف، ومساهمة الشركات المدرجة بالسوق، وتعديل النسب الحالية بشكل كامل...

15- تطوير الدعم المالي العالمي لهذه التجربة الفتية من خلال تطوير التشريعات وتطبيق المعايير الدولية والأقليمية، والإستفادة من دعم المؤسسات العربية والدولية... لأن الدعم الحالي محدود ولا يفي بالغرض إطلاقاً.... وهذا لا يتعارض مع طلب توسيع الدعم من مجلس الوزراء، واللجنة الإقتصادية، وهيئة الإستثمار ووزارتي المالية والتخطيط ، والبنك المركزي العراقي.

16- ممارسة الديمقراطية عند بحث المحاور والملفات المهمة، لزيادة المشاركة الجماعية للمختصين بالإستثمار المالي، وزياة التنسيق مع المؤسسات المالية البحثية والأكاديمية في العراق، حيث هناك بحوث عالية المستوى وعناصر كفوءة يجب إستثمارها لتطوير هذه الآليات وعدم التعارض مع إستقلالية الهيئة والأسواق المالية.

17- العمل الجاد الحثيث على حماية الأصول الإقتصادية العراقية، وأسهم الشركات المدرجة من الإنهيار وبيعها بثمن بخس منخفض "بحجة عدم التدخل بآلية السوق" لأن الأسعار الحالية لا يمكن قبولها من أي إقتصادي، ولا يمكن قبولها على أي مستويات مالية، إذ وصل السهم الى حدود لا يمكن قبولها ولا يمكن معادلتها بأي سعر دولي أو عربي أو أقليمي، وأصبحت أشبه بالأسهم المجانية" ولم يتبق أي جدوى اقتصادية - بالأسعار الحالية "باستمرار عملية التداول، وهذا مؤذٍ للشركات الإقتصادية، الإنتاجية والمصرفية والخدمية لمجمل الشركات.

إن هذه هي المعضلة الكبرى وطرق حلها لا تقتصر على السوق ولا هيئة الأوراق المالية وإنما هي قضية اقتصادية وطنية كبرى يجب التصدي لها ومعالجة إخفاقاتها بأدوات تشريعية وجذرية ولا أبالغ أن أصف هذا الوضع إن استمر على هذا الحال "بالإستثمار الكارثي المدمر" والمضر للمستثمرين ولكافة الجهات الاستثمارية.

كل الأطراف الإقتصادية الرسمية وغير الرسمية مطلوب منها المشاركة الإيجابية، لوضع الحلول العملية لحماية هذه الشركات المائة المهمة في الإقتصاد العراقي، وعلى الأقل أغلبها، أو بالتحديد المشاريع الناجحة منها، وفق عمليات تقويم ودراسات جدوى إقتصادية علمية، لتقويم رؤوس أموالها الحالية بما ينسجم وموجوداتها ومؤشراتها المالية والإنتاجية الفعلية.

18- وبغية دعم هذا القطاع الحيوي والمهم والذي يشمل شرائح إقتصادية مهمة من المستثمرين والمنتجين، أقترح إعادة النظر بالضرائب والرسوم التي تحد من عمليات التداول بالأسهم والأوراق المالية ومنها بالطبع حوالات الخزينة، والإستثمار الليلي، والسندات إضافة الى كل العوائد الرأسمالية والإيرادية لهذا النوع من الإستثمار وبشكل متوازن وفعال بحيث لا يؤثر على الإيرادات الكلية للدولة.

19- أقترح إنشاء محفظة أو" صندوق" لإصدار شهادات إيداع متنوعة بالعملة المحلية, الأجنبية ولآجال متعددة تصدرها المصارف التي تتفق على إنشاء هذا "الصندوق" وبقيمة (50) مليار دينار لمعالجة التدهور في سوق العراق للأوراق المالية, على أن يسند هذا الصندوق والمحفظة من هيئة الأوراق المالية وسوق العراق, والسماح بتداول هذه الشهادات...

وهذه أدوات مصرفي معروفةعلى المستويين العربي والعالمي وسبق لمصرف الخليج أن نفذ هذه التجربة وحصل موافقة البنك المركزي على إصدارها وآلية تداولها.

وأخيراً أود أن أثمن وأقدر كل الجهود الممتازة والحثيثة والفعالة التي قدمت في المرحلة السابقة وعلى كل المستويات وخاصةً أنها مرحلة تأسيسية في ظل ظروف إستثنائية صعبة وشاقة.

بارك الله جهود كافة العاملين في هذا القطاع.

*** نشر في نشرة صدى الخليج/ السنة الاولى/ العدد2/نيسان 2009**

إدارة محافظ الأوراق المالية

تمهيد

من المعروف ان شركات الاستثمار مؤسسات مالية هدفها تمكين المستثمرين من ضم الاموال التي لديهم الى أموال الغير لاستثمارها في انواع مختلفة من أسهم الاستثمار. وتقوم هذه الشركات بإدارة الاموال المستثمرة واختيار الاسهم التي ترى صواباً في بيعها وشرائها واعادة توظيف مبالغ الدخل والارباح المتبقة مع الشركة وما شابه ذلك من نشاطات.

ولقد تأسست شركات الاستثمار المالي- في العراق- وفق احكام المادة (9) من قانون الشركات رقم(21) لسنة 1997 ويكون "نشاطها الاساس توجيه المدخرات نحو التوظيف والاستثمار في الاوراق المالية العراقية من أسهم وسندات وحوالات خزينة وفي ودائع ثابتة".

واستناداً الى احكام المادة اعلاه اصدر مجلس الوزراء في تاريخ 1998/8/10 "نظام شركات الاستثمار المالي المرقم ب (5) لسنة1998".

ووفق المادة(4) من النظام اعلاه اصبحت شركات الاستثمار المالي تمارس الاعمال الاتية:

أ- شراء وبيع حوالات الخزينة وسندات الحكومة والاسهم والسندات والاوراق المالية الاخرى المسموح بتداولها في سوق بغداد للاوراق المالية.
ب- استثمار جزء من اموالها في شركات اخرى وفق احكام قاون الشركات.
ج- ادراة المحافظ الاستثمارية لحسابها ولحساب الغير وحسب رغبات اصحابها المشروعة والاتفاقات المعقودة معهم.
د- اصدار سندات قرض وشهادات ايداع وفق اسعار الفائدة المقررة من البنك وبما لا يتجاوز الحدود المنصوص عليها في قانون الشركات.
هـ- اقراض الشركات التي تساهم بها عن طريق ترويج السندات التي تصدرها تلك الشركات وفق احكام قانون الشركات.
و- استثمار جزء من اموالها على شكل ودائع ثابتة لدى المصارف.

وقد ورد في عقد التأسيس مهام اخرى مثل تقديم واجراء الاستشارات المالية والاقتصادية والادارية والعمل كمستشار مالي للاستثمار في الاوراق المالية والاقتصادية وإدارة وتطوير محافظ الارواق المالية للغير.

والمساهمة في الشركات والمؤسسات خارج العراق التي تمارس نشاطات مشابهة بصفة مساهم او ممول او مدير بموافقة البنك المركزي العراقي.

تعتبر شركات الاستثمار المالي من المؤسسات المالية الوسيطة لاغراض قانون البنك المركزي العراقي وهو الجهة القطاعية المشرقة والمراقبة بموجب احكام القانون رقم(64) لسنة 1976.

محفظة الاستثمار

Investment Portfolio

يقصد بالعبارة الاسهم المالية والسندات والاصول المالية الاخرى التي يحتفظ بها شخص أو شركة لاغراض الاستثمار بالاظافة الى الفائض المكتسب المحول الى راس المال.

وعملية توظيف الاموال بالاوراق المالية تتم عن طريق شراء وبيع السندات والاسهم المسموح بتداولها في سوق بغداد للاوراق المالية أو السوق السوق الموازي او عند

الاصدار "الاكتتاب" اي عبارة عن اوراق مالية يمسكها المستثمر ويديرها لتحقيق عوائد اعلى وتحمل مخاطر اقل.
وهذا لا يأتي الا باعتماد سياسات تشغيلية وادارية جيدة لتحقيق هذا الهدف.ان اتخاذ قرارات سليمة صائبة وايجاد التوازن بين العائد والمخاطرة وتحليل المؤشرات المالية يتطلب خبرة ومهارة وتخصص وتفرغ وتجربة فعالة ايجابية.
وفي هذا الصدد صدرت بحوث ودراسات عديدة تناقش نظرية المحفظة وتحديد معالم انموذج المحفظة المثالي وكيفية بنائها وادارتها ومعالجة وتحديد المخاطر واعدا اسس ومؤشرات معيارية تعنى بالقرارات المالية الصائبة التي يتخذها المستثمرون لايجاد التوازن بين العائد والمخاطرة المتحققين من الاستثمار.

العائد

الحصيلة الإجمالية بعد استنزال جميع المصروفات وهو المكاسب المتحققة نتيجة عملية منفردة او المبيعات الاجمالية ويقاس عائد السهم عادة حسب المعادلةالاتية:

ع= م+(س^2- س)/س1
عائد السهم خلال فترة زمنية محددة = ع
المقسوم الموزع على حامل السهم في نهاية الفترة = م
سعر السهم في بداية الفترة الزمنية = س1
سعر السهم في نهاية الفترة الزمنية = س^2
ويفترض عند البيع ان لايقل هذا العائد عن حد ادنى لتحقيق المنفعة للمحافظة على مسك الاسهم.
ويحسب عائد الحد الادنى المطلوب تحقيقه بموجب المعادلة الاتية:
عائد الحد الادنى = العائد – قسط المخاطرة
ع د= ع م – ق
العائد المطلوب تحقيقه كحد ادنى للمستثمر= ع د
العائد على الموجود عديم المخاطرة = ع م
قسط المخاطرة= ق

وهكذا يحتسب الانحراف المعياري للعوائد حسب تذبذب تلك العوائد المتحققة.
وتحتسب عوائد المحفظة عادة حسب وزن الاوراق المالية والاسهم وعوائد الاسهم وهي كما يلي:

أ- مكاسب رأسمالية

وهي المكاسب أو الارباح التي يحصل عليها حامل السهم نتيجة لتغيير سعر السهم في السوق.

ب- مقسوم الارباح

وهو المقسوم الذي تقوم الشركات المصدرة للاسهم بتوزيعه فعلا على حاملي الاسهم، عوائد نقدية، او اسهم مجانية وعوائد المحفظة تتكون من مجموع ما يحصل عليه مالك المحفظة من عوائد رأسمالية ومقسوم ارباح.
وتأخذ عائدة اسعار الاسهم باسلوب المتوسط الحسابي الموزون لتحديد المتوسطات الدورية او السنوية لاسعار الاسهم.
ويحدد معدل العائد على الاستثمار (ROI) من خلال تقييم صافي الدخل على متوسط حجم الاستثمار السنوي.

المخاطرة

وهي عبارة عن تقلب العوائد المستقبلية للاستثمار نتيجة لتغيير الظروف العامة و الخاصة ويمكن تحديدها بالانواع الثلاث الاتية من المخاطر:

أ- المخاطرة النظامية:

مخاطرة البيئة الاقتصادية العامة التي تتعرض لها جميع الوحدات الاقتصادية من دون استثناء.

ب- المخاطرة غير النظامية:

التقلب في العوائد نتيجة لظروف خاصة بشركة معينة بمعزل عن غيرها من الشركات.

ج- المخاطرة الكلية:

حاصل جمع المخاطرتين النظامية وغير النظامية.
وهكذا ان المستثمر يسعى دوماً الى تطوير اساليبها وتوقعاتها وتحليلاتها الاقتصادية والمالية ونهجها وفق معايير ونماذج مدروسة للحصول على اعلى كفاءة وللجانب العملياتي وللممارسة اضافة الى الخبرة، دور اساسي ومهم وفعال للحصول على نتائج وعوائد جيدة وتقدير مناسب للمخاطرة على ان تحسب عوائد المخاطرة بشكل

دقيق لهذا يميل اكثر اصحاب المحافظ الى تنويعها حسب القطاعات الاقتصادية او حسب نماذج مدروسة ووفق اوزان محددة تعتمد على انشاء وتكوين المحفظة.
وفي بعض الاحيان تتنوع المحافظ ذاتها الى انواع مختلفة:

أ- محفظة مالية من اوراق مالية عديمة المخاطرة مثل السندات.
ب- محفظة مالية من اوراق مالية ذات مخاطرة عالية او ذات مخاطر اقل مثل الاسهم وحسب نسبة مساهمتها في تكوين المحفظة.
ت- محفظة مالية تتكون من اوراق مالية عديمة المخاطرة وذات مخاطر جزئية.

محفظة السوق

تتكون محفظة السوق من جميع اسهم الشركات المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية والتي تمثل الخلفية أو القاعدة المادية للاوراق المالية المتداولة ويتم تحديد هذا الوزن لاي موجود حسب المعادلة التالية:

$$\text{وزن الموجود} = \frac{\text{القيمة السوقية للموجود}}{\text{القيمة السوقية لجميع الموجودات}} * 100\%$$

حيث تحدد محفظة السوق مستوى كفاءة المحافظ الاخرة وتشمل على جميع الاسهم والسندات المتداولة في السوق ويحدد سعر المحفظة للمستثمر من حاصل جمع الاسعار السوقية للاوراق المالية المكونة لها عند الاحتساب. ويمكن حساب ذلك على اساس شهري او فصلي او على اساس سنوي وحساب معامل بيتا(B) للسوق المالية والتباين المشترك لعائد السهم مع عائد المحفظة ويصدر سوق بغداد للاوراق المالية نشرات وتقارير دورية تحوي معلومات وتحليل كفوء وعالي المستوى.

بناء وادارة المحفظة

تتكون المحفظة من مجموعة اوراق مالية واسهم لشركات مساهمة وتنوع الاسهم ولتجاوز المخاطر الكلية او المخاطرة النظامية وغير النظامية تتنوع المحفظة وتدار

باسلوب ومنهج اقتصادي ومالي من خلال المعلومات والبيانات والتنبؤات التي تجمع وتهيء وفق قاعدة معلوماتية واسعة ودقيقة وضمن التوقعات المحسوبة من قبل المستثمر.

وبهذا تحدد نماذج مختلفة للمحفظة المالية والادارة الجيدة هي التي تختار التشكيلات الكفؤة للمحفظة وتحديد عوائد ومخاطرة كل تشكيلة واستخدام افضل كفوء للتنويع وتقليل المخاطرة للمستثمر. وهذا لا يتأنى الا باعتماد سياسات تشغيلية وادارية جيدة وفق قرارات ومعايير دولية وقاعدة بيانات واسعة وتجربة عميقة مثمرة تتيح للمستثمر اتخاذ تنبؤات معقولة وقرارات صائبة. وعادة تتخذ التبؤات والقرارات من خلال بضعة تحليلات ومعايير مالية أولية تشمل ما يأتي:

أ- المؤشرات والنسب المالية للشركة: مجموع الموجودات، رأس المال الاسمي والمدفوع، حقوق المساهمين، مصادر التمويل، صافي الربح، الربح الموزع، الفائض المتراكم، نسبة دوران السهم، ربحية السهم، نسبة العائدعلى الموجودات، نسبة العائد على حق الملكية، القيمة الدفترية للسهم، نسبة المديونية، نسبة التداول.....الخ "ادارة سوق العراق توفر هذه المعلومات".

ب- القيمة السوقية للسهم، عدد العقود المنفذة، عدد الاسهم المتداولة، نسبة دوران السهم.

ج- الحصول على منفعة اكبر، من خلال تحقيق عوائد اعلى وتحمل مخاطر اقل.

د- تقييم الاسهم حسب فترات الاحتفاظ بها واحتساب التقلبات الفصلية والدورية في عوائد الاسهم واسعارها.

هـ- احتساب المخاطر كافة، ولكن هناك فرضية هي استبعاد احتساب التضخم لان متغيراته ستكون ضمن المخاطرة النظامية إذ ان ارتفاع معدلات العائد الاسمى ينجم عنه دائماً ارتفاع معدلات العائد الاسمى المطلوب للاسهم الا ان القيمة السوقية للاسهم ليس بالضرورة ان تتغير تبع لذلك.فربما تنخفض او ترتفع او تبقى بدون تغيير وكذلك الحال مع القوة الشرائية للاسهم وتداولها.

و- اعتماد اسلوب المتوسط الحسابي الموزون لتحديد المتوسطات الدورية لاسعار الاسهم.

ز- احتساب تذبذب سعر السهم نتيجة لتغيير سعره في السوق ومقسوم الارباح المتوقع ونسبة العائد الى الاستثمار.
ايجاد علاقة متوازنة بين:
(المنفعة، العائد، المخاطرة، التنويع)
ط- تداول الاسهم، لتنظيم الموارد، والمكاسب الرأسمالية، ويدخل ضمن ذلك "تحريك عمليات البيع والشراء" لعدة مرات والاحتفاظ بنسبة معينة لاستهداف الحصول على عوائد ايرادية من مقسوم الارباح المدفوعة نقداً او اسهم مجانية.
ي- تحديد الشركات (الفعالة ذات العوائد العالية) وتحديد وزنها في المحفظة وفي ضوء ذلك تحدد "اوزان الاسهم المكونة للمحفظة".
ك- توفير قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة "ارشيف" عن الاوراق المالية من اسهم وسندات وعن سوق المال والشركات –عمق تاريخي- وايجاد نظم وبرامج لتحليلها واستنباط نتائجها وتقوم ادارة سوق بغداد بتهيئة معلومات جيدة.
وهكذا استنتج الباحثون على وجود علاقة ايجابية بين الارباح والمخاطرة الكلية والنظامية وعلى وجود علاقة ايجابية "طردية" بين العوائد واسعار الاسهم.
وضرورة استخدام مفهوم التنويع لتقليل مخاطرة المستثمر وتحديد التشكيلات الكفؤة للمحفظة المالية وعوائد ومخاطرة كل تشكيلة.
ان تحديد المحفظة المالية المناسبة للمستثمر تختلف باختلاف الاساليب المستخدمة لتكوين المحفظة واوزان الاسهم المكونة لها وباختلاف المستثمرين ومدى استعدادهم لتحمل المخاطر بغية تحقيق عائد معين يستهدفه المستثمر.

أسواق الأسهم

أ-سوق الإصدار Issue Market
وهو السوق المتخصص بتسويق الاصدارات الجديدة من الاوراق المالية، وفي العراق يتم عند تاسيس شركة جديدة، الاعلان عن طرح أسهمها للأكتتاب العلني للجمهور بواسطة أحد المصارف، وقيمة السهم دينار واحد، وفي نهاية مدة الاكتتاب تحسب قسمة الغرماء، وينظم ذلك قانون الشركات وبإشراف مسجل الشركات في وزارة التجارة.
ب-السوق الموازي Cover The Counter Market (O.t.c)

ويتم فيه تداول أسهم الشركات المساهمة غير المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، وتمارس الآن عدد من مكاتب الوساطة هذه الطريقة رغم خطورتها، وهذه العملية مازالت غير دقيقة وليس لها نظام محدد ملزم.

ج-سوق التداول Transaction Market

وهي الان محصورة في سوق العراق للاوراق المالية، وآلية ادارته والتعامل به محدد بموجب قانون السوق المرقم (24) لسنة 1991 ونظامه الداخلي وتعليماته بهذا الصدد.

د-السوق المباشر Direct Market

ويطلق عليه تسمية السوق الرابع وهو مصطلح يطلق على عملية تداول الاوراق المالية بين الشركات الاستثمارية من دون وسطاء، حيث تنتقل الاوراق من جهة الى اخرى دون وسيط، وتتم هذه العمليات على شكل جملة وبحجوم كبيرة، وعن طريق التحويل.

وهو الان غير معمول به داخل سوق بغداد الا في حالات نادرة ومحددة جدا تخص الاقارب من الدرجة الاولى.

وتجارب العالم تختلف باختلاف أنظمتها في هذا المجال وهي تعتمد على وسائل تنفيذ متعددة، من أهمها:

أ-السماسرة بالعمولة Brokers (شركات الوسطاء)

وللوسطاء عمولة مقررة من السوق (1%) ولهم مندوبين داخل قاعة (السوق) لتداول الأوراق المالية، وهم الجهة الوحيدة المعتمدة في سوق بغداد، وينظم تحركاتهم النظام الداخلي وتعليمات سوق بغداد للاوراق المالية، وتسيطر مكاتب الوساطة وتحتكر أعمال التنفيذ بشكل مطلق وأحادي.

ب-متاجرو القاعة Floor Traders

وهم أعضاء السوق الذين يمارسون أعمالهم لتحقيق الصفقات الخاصة بهم شخصيا وليس لعملائهم، إدارة محافظتهم، وبذلك لايدفعون العمولة لانهم ينفذون الصفقات بشكل مباشر. ولم تعتمد هذه الطريقة في العراق.

ج-الخبراء Speclalists

وهم يعملون قرب قاعة التداول، ويحصرون أعمالهم عادة بعدد محدود من الاوراق المالية ويشترون الاوراق لحسابهم الخاص.

د-وهناك جهات أخرى مسموح لها التداول المباشر في باقي أنحاء العالم مثل وسطاء التجزئة odd-lot ووسطاء الخارج (Dealers) وهم يعملون لحسابهم الخاص فيشترون ويبيعون الأوراق المالية بهدف تحقيق الأرباح، وتتم أعمالهم بشكل غير مباشر خارج السوق.

ولكن طريقة التنفيذ في العراق محصورة الان بشركات الوساطة المسموح بتعاملها من ادارة سوق بغداد للاوراق المالية، وفق احكام قانون السوق المرقم بـ(24) لسنة 1991، ونظامه الداخلي.

والمستثمرون عادة يقسمون الى ثلاثة فئات:

1-المستثمرون الافراد المتخصصون بإدارة محافظتهم الاستثمارية وهم شبه متفرغون لهذا العمل ويتواجدون أغلب الاحيان في السوق، ولقد اكتسبوا خبرة ومعرفة ميدانية جيدة، وبعضهم يملك محفظة استثمارية ممتازة.

2-المستثمرون الافراد اغير المتخصصون، وهم يكلفون عادة مكاتب الوساطة، ولايراجعون السوق الا نادرا، وهم اغلبية كبيرة ويقعون في بعض الاحيان في شباك الاشاعات والاتجاهات الخاطئة وضحية للمضاربات.

3-الشركات المستثمرة، ومنها المصارف وبعض الشركات الاخرى، وهي تملك محافظ استثمارية مهمة، ومن هذه الشركات، شركات الاستثمار المالي، وهي شركة متخصصة ومتفرغة باستثمار الاوراق المالية وتوظف أغلب رأسمالها لادارة محفظتها الاستثمارية وعادة تنتهج هذه الشركات سياسات وخطط ومناهج، مدروسة للاستثمار، وبدءوا يبنون قواعد معلوماتية رصينة ويؤسسون تقاليد ثابتة ومأمونة لادارة المحافظ المالية ويتبعون توجهات ادارية ومالية حديثة وتحت اشراف ومراقبة البنك المركزي العراقي.

الاستنتاجات

1-استخدام اسلوب التنويع بالمحفظة لتقليل المخاطرة.

2-حدد التشكيلات الكفوءة للمحفظة المالية بكل عناية ودقة.

3-حدد العوائد والمخاطرة المستهدفة لكل تشكيلة ونموذج.

4-توفير قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة دورية.

5-تثبت وجود علاقة ايجابية بين العائد والمخاطرة الكلية والنظامية.

6-وجود علاقة ايجابية بين مقسوم الارباح والمخاطرة النظامية.
7-توجد علاقة ايجابية (طردية) بين العوائد وأسعار الاسهم.
8-وجود علاقة ايجابية بين المتوسطات السنوية للعوائد المتحققة لحملة الاسهم والمتوسطات السنوية لاسعار الاسهم.
9-استبعاد تأثير عامل التضخم عند الاحتساب، والمقارنة بين استثمارات الاوراق المالية.
10-اعتماد اسلوب المتوسط الحسابي الموزون لتحديد المتوسطات الدورية لاسعار الاسهم.
11-ايجاد علاقة متوازنة بين (المنفعة، العائد، المخاطرة، التنويع).
12-متابعة نشرات سوق بغداد الدورية بانتظام، وارشفتها ودراستها.
13-لا تجاري المضاربين، ولا ماسكي (السبورة الواحدة) فلهم مآرب خاصة جدا!!.
14-استثمر عن طريق شركات الاستثمار فهي الاكثر أمانا، وقدرة، وكفاءة.
15-لا تداول الاشاعات، تأكد من المعلومات، تابع تنفيذاتك بكل دقة.

مصادر الورقة

1-غطاس بنية/معجم مصطلحات الاقتصاد والمال/مكتبة لبنان.
2-العامري محمد علي ابراهيم/اثر الهيكل المالي في المخاطرة والعائد بإطار نظرية المحفظة/اطروحة دكتوراه/جامعة بغداد/.1990
3-المشهداني عبد الرحمن محمود/تحليل وتقويم الاستثمار بالاسهم/رسالة الماجستير/1995/جامعة بغداد.
4-الهاشمي ابو طالب/شركات الاستثمار المالي بين الواقع والطموح.

*** نشر في نشرة الخليج/العدد3/ السنة الاولى/تموز2009**

نافذة الإستثمار الأولي
تمويل المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة

إن هيكلية التمويل المصرفي الخاص الراهن تعتريه كثير من الإخفاقات والمعوقات، وبغية زيادة الائتمان والتمويل الاجمالي من المصارف الخاصة وتفعيل مساهمتها في أوجه الإستثمار المختلفة والإعمار، ودفع مسيرة التنمية، وتحريك الدورة الاقتصادية في العراق، نرى كخطوة أساسية جادة هو البدء في تعظيم تمويل المشاريع الخاصة المتوسطة والصغيرة، كهدف اجتماعي واقتصادي ذو أولوية خاصة ومستعجلة.لقد قام (11) مصرف خاص في آذار 2006 بتشكيل الشركة العراقية للكفالات المصرفية المحدودة (ICBG)، تقوم الشركة بضمان (75%) من القروض الممنوحة من قبل المصارف المشاركة، وتكون حدود القرض الواحد ما بين (5000-250000) دولار، خمسة الاف الى مائتان وخمسون الف دولار، على أن يكون المقترض مالكاً وحيداً للمشروع الذي يشغل ما بين (2-29) عاملاً بدوام كامل ولقد حققت الشركة بالتنسيق مع المصارف الخاصة المشاركة عام 2010 حوالي (1070) قرض مضمون وكانت القروض المتراكمة تبلغ (15.266.684.000) خمسة عشر مليار ومائتان وستة وستون مليوناً وستمائة واربعة وثمانون الف دينار منذ التأسيس، ولقد تحولت الشركة من محدودة الى شركة مساهمة برأسمال مدفوع قدره (7.000.000.000) سبعة مليارات دينار عراقي فيها (34) مساهم منهم (15) مصرف خاص و(3) شركات مالية و(16) مساهم شخصي، ولقد حصلت الشركة على منحة مالية قدرها

(5000000) خمسة ملايين دولار بموجب اتفاقية مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وبنفس الاتجاه ولتحقيق الأهداف أعلاه وبنفس المسار أسست تسعة مصارف في أيار عام 2009 الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (I.C.F/SME)، ولقد حصلت الشركة على منحة من مشروع تجارة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية البالغة (6000000) ستة ملايين دولار، ولقد حققت الشركة تمويل (404) قرض بقيمة إجمالية تصل الى (7.8) مليون دولار خلال فترة قصيرة من تاريخ التأسيس. إن الحاجة المقدرة المطلوبة لتفعيل هذه القروض تصل الى (2.5) مليار دولار، لخلق فرص عمل جديدة والمساهمة في تسريع النمو الاقتصادي. إن قدرة المصارف الخاصة في تلبية مطالب هذا القطاع وحده تفوق إمكاناته الحالية ، حيث أنه مطالب أصلاً لتنويع محفظته الاستثمارية والائتمانية.

ولأهمية الموضوع وللحصول على نتائج إيجابية فعالة تصب في التنمية، نقترح دعم هاتين الشركتين وتوفير تمويل ومنح جديدة لهما، لضمان إستمرار عملهما ووظائفهما وأهدافهما العامة، عن طريق الحصول على منح وتمويلات جديدة، وبالتأكيد أنهما بحاجة الى دعم حقيقي من الحكومة العراقية بتوفير تمويل بحدود (50) مليون دولار يتم توزيعها وفق إتفاقية مشروطة على المصارف المؤسسة، لتغطية القروض الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولضمان توسيع فرص عمل جديدة من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، على أن توضع أهمية نسبية لهذه القطاعات وموزعة على جميع محافظات العراق لضمان توزيع عادل ومنصف لدعم هذه المشاريع. وإن مجالس إدارة الشركتين مطالبة بالتحرك على تحصيل هذا الدعم من أجهزة الحكومة العراقية المختصة ومن الجهات الدولية المختصة.

*** نشر في نشرة الخليج / السنة الثانية/ العدد3/ تشرين الاول 2010**

هيكلية التمويل المصرفي في العراق

كثرت الآراء في الآونة الأخيرة عن أهمية التمويل المصرفي، وتركز ذلك في تناول أهمية تطوير وتنشيط وإعادة النظر في هيكلية النشاط المصرفي الخاص فحسب، وإقترن ذلك بحملات إعلامية مشوشة، أوهمت المواطن في بعض الأمور، وخاصةً بعد أن أصدر البنك المركزي العراقي قراره بزيادة رؤوس الأموال الخاصة الى (250.000.000.000) مائتان وخمسون مليار دينار عراقي في مدة أقصاها ثلاث سنوات ولكن قبل إعطاء فكرة وتوصيات عن هذا الموضوع الحيوي نرى تثبيت بعض الحقائق التالية:-

1. **بلغت رؤوس أموال الجهاز المصرفي (1.200) ترليون دينار قبل تعديل رؤوس أموال مصرف الرافدين والرشيد خلال عام 2008، ويشكل القطاع المصرفي الأهلي نسبة (86%) وبعد الزيادة أصبحت المصارف الحكومية نسبتها (50%) من مجموع رؤوس أموال الجهاز المصرفي.**
2. **إرتفع الرصيد الإجمالي للودائع في نهاية عام 2008 الى (14.700.000.000) أربعة عشر مليار وسبعمائة مليون دينار ما نسبته (33.5%) وأتت أغلب الإيداعات من القطاع الخاص حيث بلغت (9060)بليون دينار بنسبة (61.6%) من إجمالي الإيداعات، وتشكل إيداعات القطاع العام (33.5%) ، ولكن بما أن المصارف الحكومية مضمونة من الدولة وإحتكارها لبعض الأنشطة المصرفية بشكل كامل، وبقرارات حكومية، فلذلك أخذت الحصة الأكبر من الودائع الكلية حيث وصلت الى (77.4%) من إجمالي الودائع، إذ أن ودائع الأهليين لدى المصارف الحكومية تصل الى (61.4%) من مجموع تلك الودائع الخاصة.**

3. بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية عام 2008 مابين (2%) الى (5%) في حين تراوحت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة ما بين (17%) الى (158%).

4. بلغ متوسط سعر فائدة البنك المركزي (16.8%) .

من هذه الأرقام والمؤشرات التي أصدرتها المديرية العامة للإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي، نستنتج بأن الأساس الأولي والمهم في دراسة إصلاح النظام المصرفي وهيكلية التمويل المصرفي يبتدأ من المصارف الحكومية، لمعالجته بشكل موضوعي وعلمي وبما يخدم الإقتصاد الوطني، وإعادة هيكلية هذا القطاع، ويقلل من إحتكاراته للأنشطة المصرفية وهذا يتوافق مع إقتصاد السوق أولاً ومع مهمة تقديم أفضل الخدمات لخطط التنمية والإستثمار.

5. بلغ عدد المصارف العاملة (42) مصرف وبلغت الكثافة المصرفية (45000) نسمة لكل فرع مصرفي وتشكل (0.02%).

6. إجمالي إئتمان المصارف التجارية بإستثناء إئتمان الحكومة المركزية (4554) مليار دينار.

7. لقد اشترت المصارف ما قيمته (1.9) ترليون دينار حوالات الخزينة المركزية، وشاركت المصارف في مزاد العملة الأجنبية ، حيث نفذت عام 2008 (5.6) ترليون دولار نقداً بمعدل يومي (23.1) مليون نقداً تمثل إحتياجات السوق العراقي بمبلغ (20.3) ترليون دولار حوالات وبمعدل يومي (84.2) مليون دولار حوالات خارجية والتي تمثل إستيرادات القطاع الخاص وبنسبة (784%) من إجمالي المبيعات بالمزاد، وهذا ساعد كثيراً في الحفاظ على إستقرار سعر الصرف ويعتبر هذا الإنجاز ممتازاً للمصارف.

وإذا كانت المطالبة بزيادة رؤوس أموال المصارف الأهلية أمر ضروري في مجال دعم وإصلاح المهمة والوظيفة الرئيسية لهذه المصارف، ولكن برمجة ذلك يجب أن تتم بتحقيق مستلزمات موضوعية أخرى، وهي رفع قيمة سهم هذه المصارف من خلال نتائج أدائها وكفائتها وفعاليتها وعوائدها، وفسح المجال لها من ممارسة أنشطتها الإستثمارية بشكل مناسب، ورفع القيود الأدارية الموضوعة على أنشطتها هذه والتي لا تتعارض مع واجباتها ومهامها ووظائفها الرئيسية حسب الواجب والمعايير المصرفية الدولية.

وأما ما يؤخذ على المصارف الخاصة هو ضعف مساهمتها في الائتمان والتمويل الإجمالي حيث بلغ أقل من (5%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا خطير وسلبي جداً، والمفروض أن لا يعزى ذلك فقط الى ضعف رؤوس أموال المصارف الخاصة، وإنما يعود البعض منه الى ضعف إجراءات البنك المركزي العراقي في هذا المجال، خاصةً تأخره في إقرار قانون تأسيس شركتي ضمان الودائع والأئتمان، ويعود ذلك أيضاً الى تذبذب أسعار الفائدة بشكل سريع وخطير ومفاجىء، وسياسة دفع المصارف الى إستثمار سيولتها في الإستثمار الليلي وحوالات الخزينة، ورغم ذلك لقد حدث تطور جيد بإرتفاع نسبة الائتمان عام 2008 بالمقارنة مع سنة 2007 حدث تطور ونمو حوالي (30%) ، حيث بلغ (3.978.000) ثلاثة بليون وتسعمائة وثمانية وسبعون مليون دينار، وبلغ رصيد الائتمان المقدم الى قطاع المشاريع العامة (1.840.000.000) بليون وثمانمائة وأربعون مليون دينار، ويشكل منح الائتمان الى القطاع الخاص للأفراد بنسبة (81%)!.

لذلك إن هيكلية التمويل المصرفي الراهن تعتريه كثير من الإختلالات والإختناقات والمشاكل والمعوقات، تحتاج الى وقفة جادة لمعالجة هذه الإخفاقات والسلبيات التي تعيق عمليات التمويل والإئتمانات والتسهيلات الممنوحة للمشاريع ويمكن إيجازها في النقاط المركزية التالية موزعة على نوعية نشاط التمويل:-

1) **إن نسبة تغطية الائتمان النقدي الممنوح الى النشاط الخاص قد فاقت (7) أضعاف إحتياجات مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق الإستثماري الكلي منذ عام 2006 ولقد إزدادت الإئتمانات النقدية الممنوحة منذ ذلك الحين بمعدلات عالية ووتائر نمو كبيرة، خاصةً بعد تخفيض الفوائد من قبل البنك المركزي العراقي، ولكن رغم ذلك لم يساهم النشاط الخاص في التكوين الرأسمالي الثابت في أفضل الأحوال عن (15%) من حجم الإئتمان والتمويل المصرفي لنفس الفترة.**
2) **لم تعالج مشكلة الديون المتعثرة والمستحقات المتحققة وغير المدفوعة نتيجة للظرف الأمني والسياسة التي مرت في القطر منذ فترة الحصار وما أعقبها بعد عام 2003 ولغاية 2006 حيث تراكمت هذه الديون نتيجة توقف المشاريع الإقتصادية وهجرة الرأسمال الوطني الى خارج العراق وما الى ذلك من أسباب أخرى، وقد أخذت المصارف الخاصة حسب توجيهات البنك المركزي العراقي**

إحتياطات مالية كبيرة إقتطعت من أرباح المساهمين، وقد شكلت هذه الإحتياطيات نسبة قد تصل الى (15%) من الإئتمان النقدي الممنوح وهي نسبة خطيرة جداً.

3) ولغرض تحقيق الإستيرادات الخارجية ومتطلبات التنمية والأعمار والتجارة والمشاريع والخدمات، تقوم المصارف التجارية بدور مهم وأساسي بتنشيط النمو الإقتصادي، حيث باشرت هذه المصارف بفتح الإعتمادات المستندية للمقاولين والتجار والمستوردين ودوائر الدولة لتغطية إحتياجاتها الخارجية، ولقد بادرت الدولة بتأسيس المصرف العراقي للتجارة (T.B.I) حيث أسس في تموز 2003 لتسيير إستيراد السلع والخدمات وإحتياجات الوزارات وكيانات الدولة، وأقام المصرف إئتلاف مع مجموعة من المصارف الأجنبية برئاسة (J.P.Morgan) وأصبح هذا المصرف مصرفاً محتكراً لجميع هذه الإعتمادات حيث بلغت عام 2008 ما قيمته بحدود (40.000.000.000) أربعون مليار دولار أمريكي، ولكن في الفترة الأخيرة منحت نسبة محدودة للنشاط المصرفي الخاص، نرى إعادة النظر بها مجدداً وزيادتها بشكل مؤثر.

4) الإئتمان النقدي كالقروض والسلف والحسابات الجارية المدينة "المكشوف"وخصم الكمبيالات...الخ، وهي تعتريها مخاطر عالية أدت الى تراكم المستحقات والديون غير المسددة نتيجة للظروف الإستثنائية التي مر بها القطر.

وما زالت بعض العوامل القانونية ووسائل الإستحصال ومشاكل ضعف رؤوس أموال الشركات للنشاط الخاص وعدم إستمرارية التدفقات النقدية، إذ في كثير من الأحيان تمتنع المؤسسات الحكومية عن دفع إستحقاقات العقود في أوقاتها، ويدخل في ذلك مشاكل الفساد الإداري المعروفة.

وهكذا الحال بالنسبة الى خطابات الضمان، ومايعتريها من عمليات التزوير والإحتيال التي تقاسمها ثلاثة أطراف وهي:محور المقاولين والمتعاقدين والمستثمرين، ومحور الدوائر المستفيدة وبعض الأوساط المصرفية غير الكفوءة، وضعف الرقابة والتدقيق، وإستمرار ذلك سيكون له نتائج خطيرة.

5) عطل البنك المركزي باقي الإستثمارت في حقول التمويل الأخرى ومنها المشاركات في تمويل المشاريع وحصرها بالمصارف الإسلامية وكذلك توقف تمويل المشاريع لقاء السلف المدفوعة للمشروع للأسباب التي ذكرناها سابقاً مع تأخر الدفعات المالية لأسباب عديدة وكبيرة.

6) ضعف تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بغية تحقيق مردود إجتماعي وإقتصادي والمساهمة بتخفيض نسبة البطالة، ولقد أسس (12) مصرف عراقي شركة للكفالات المصرفية برأسمال كلي قدره (5450) مليون دينار عراقي وقد حصلت الشركة على منحة دولية ولكن لن تدعم هذه الخطوة من قبل أجهزة الحكومة، ولم يخصص لها أي تمويل أو منحة رغم أهميتها وخطورة دورها ووظيفتها في التنمية.
7) مازالت بعض فقرات قانون المصارف وخاصةً المواد 27-30 تحتاج الى تعديل والعمل على فتح الإستثمارات والآفاق المالية أمام المصارف التجارية الخاصة لممارسة دورها المطلوب والتقليل من الإحتكارات الحكومية في العمل المصرفي بمبرر وبدون مبرر.
8) إخضاع حوالات الخزينة المركزية الى الضريبة ومن تاريخ سابق يمثل سابقة خطيرة ستتحمل المصارف نتيجة ذلك مبالغ طائلة دفعت الى المساهمين لسنوات سابقة، وصعوبة معالجة ذلك بحسم هذه المبالغ من السنوات القادمة.
9) وجود تنافس وتحارب غير متوازن بين المصارف الحكومية والأهلية وضرورة التوازن بينهما والحد من الإحتكارات غير المشروعة والتي لا تبررها أية ظروف وعلى السلطة الإقتصادية العليا حسم الأمر رغم أن الإنتشار المصرفي مازال محدوداً ولا يتجاوز (0.02%) إن كل هذه الإختلالات المركزية إذا ما عولجت بشكل صحيح وسليم ستساهم بالتأكيد بزيادة تمويل الأستثمارات ومشاريع التنمية، إذ أن زيادة رؤوس أموال المصارف رغم أهمية ذلك (لأنها مازالت ضعيفة ومحدودة) ولكن الأهم من ذلك هو زيادة الوعي المصرفي وتوسيعه بما يؤدي الى إدخارات عالية وودائع كبيرة، تساهم بفعالية بأعمال التمويل والإستثمار .لقد طالبت المصارف الخاصة وعلى مدار السنين الماضية توسيع فرص الأنشطة الإستثمارية وتنويعها، والتقليل من رصيد الإحتياطي القانوني حيث وصل الى (742) مليار دينار مجمد غير خاضع للإستثمار والتمويل ولم توضع أية آلية لتخفيضه أو الإستفادة منه.

وأود أن أذكر أن الإستثمار الحكومي لدى البنك المركزي كحوالات بلغ (76.32)% من حجم الإستثمار، في حين أن المصارف الخاصة كانت نسبة إستثماراتها في الحوالات (22.30)% من حجم الإستثمار، وهذا يعكس حقيقة واضحة تتيحها لنا

إحصاءات البنك المركزي العراقي بأن معالجة الهيكل التمويلي والائتماني يجب أن يشمل المصارف الحكومية والأهلية على حد سواء.آن الأوان لتحديد سياسة أكثر إستقراراً وثباتاً لسعر الفائدة (Police Rate) حيث إنخفض سعر الفائدة خلال وقت قصير من (20%) في 2008/2/3 الى (6%) سنوياً في 2010/3/3، إذ أن ذلك أثر سلباً على المصارف وعلى الزبائن بشكل خطير .إننا نؤكد وبكل موضوعية أن معالجة موضوع الإصلاح المصرفي وإعادة هيكليته لا يمكن مناقشته وتجزئته الى مواضيع منفصلة، فهو موضوع واحد مترابط ومتماسك ولا يمكن معالجته بشكل منفصل، وبالتأكيد من جهة أخرى لا يمكن فصله وتقييم إداءه الى نشاط حكومي وأهلي، فهو نظام واحد وأحدهما يؤثر على الآخر سلباً وإيجاباً، ولا يمكن النظر اليه من رؤية واحدة مبتورة غير متكاملة وبإجراءات منفصلة، وفي بعض الأحيان متعارضة بين سياستي البنك المركزي العراقي ووزارة المالية.إن السياسة النقدية والمالية تتطلب إستراتيجية واضحة ورؤية شمولية مشتركة للإقتصاد العراقي ومعالجة الإختلالات الخطيرة في هيكليته العامة، وإعطاء مرونة كافية دون الإخلال في أنظمة الحوكمة وشفافية الإيضاح والمعلومات والرقابة الدقيقة من البنك المركزي العراقي، ودعم المصارف في إداء اعمالها ونموها بشكل عقلاني يتناسب وقدرتها وفعاليتها الإقتصادية وعدم حشرها في زاوية ضيقة تدفعها الى إيجاد منفذ أجنبي لها وتصفية الأصول العراقية، بدون مبرر.

إن إنخفاض أسعار أسهم الشركات العراقية بأقل سعر ممكن لا يمثل واقع الشركات المالي وموجوداتها الثابتة وحقوق المساهمين، وهذه الخطوات المستعجلة ستؤدي الى:-

1- **إنهيار كامل بأسعار الأسهم وما يشكل ذلك من خطورة بالغة على الشركات العراقية والمستثمرين والمساهمين العراقيين .**

إن أجراء إصلاح هيكلية النظام المصرفي وزيادة رؤوس الأموال، ومضاعفة التمويل، أمر حيوي ومهم ولكن إعتراضنا ينصب على الطريقة الإدارية المستعجلة لهذا الأمر وعزله عن الإجراءات الإدارية والمستلزمات الأخرى، سيضعف هذا القرار، وقد تكون له آثار سلبية أكثر من الآثار الإيجابية المستهدفة.

ندعو مخلصين لإعادة النظر بهذه القرارات والسياسات، وتحقيق آليات وتوقيتات أفضل للوصول الى الهدف المنشود.

2- قد سببت هذه الإجراءات المستعجلة والمبتورة وإنخفاض العوائد والأرباح للمصارف من الإستثمارات لدى البنك المركزي وفي الحوالات وتخفيض فوائدها الى أقل حد ممكن، وعدم فتح مجالات إستثمارية جديدة، وإنخفاض خطابات الضمان الممنوحة للمشاريع الجديدة، وعدم الإستقرار في الوضع الإقتصادي، كل ذلك أدى الى حالات وإختراقات غير سليمة في بعض المصارف والى أزمة ثقة يجب إعادتها وترسيخها بأسرع وقت ممكن لتأثيراتها السلبية على مجمل الإقتصاد، ونقترح في هذا المجال ضرورة دراسة إيجاد مناخ مصرفي مستقر، وذلك بترسيخ الثقة بالمصارف الحكومية والأهلية وشمولها بأنظمة رقابة وتدقيق صارمة، وإخضاعها للتقييم الدوري وفق المعايير الدولية، ومنع الإحتكار وإطلاق الحدود الإدارية والمحددات الحكومية للأنشطة المصرفية والإستثمارية المستهدفة من الحكومة، على أن يتم تدعيم وتنشيط عملها، وإيجاد حزمة من الحوافز والأنظمة التي تتيح وتسهل عملها الإستثماري والائتماني والتمويلي، وتوسيع فتح محاكم مختصة بكافة المحافظات للنظر في الدعاوي الخاصة بتحصيل الديون والمستحقات المتعثرة، والتقليل من المخاطر المحيطة بالعمليات الائتمانية، ومنها تطوير دائرة الأستعلام الائتماني في البنك المركزي العراقي وتوسيع قاعدة معلوماتها وفق أحدث الأسس الألكترونية الحديثة.

ولأهمية الموضوع نرى ضرورة عقد إجتماع ومؤتمر موسع من المختصين لمعالجة المحاور أعلاه، للوصول الى أفضل الحالات والتوصيات التي تسهل إعادة هيكلة العمل المصرفي بالذات، وتنشيط وتوسيع التمويل المصرفي لأعمال البناء والإستثمار في كافة المجالات والقطاعات، وإعداد البحوث والدراسات الخاصة بسياسات المخاطر الكلية والخاصة لهذه المشاريع،لتحديد الخطوات التحويطية والضمانات المستهدفة في ضوء المعايير الدولية التي وضعتها قواعد بازل.

وأخيراً هناك سؤال مهم، هل ستسعى أجهزة الدولة المالية الى إتخاذ مبادرات تحفيزية، وماهو مصير الخصخصة وتحرير السوق، والتنويع الإقتصادي.

المصادر

- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء 2007 .
- البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2001.

❖ **صدى الخليج / مجلة دورية يصدرها مصرف الخليج التجاري.**
❖ **تقارير وبحوث مصرفية / أبوطالب الهاشمي.**

*** نشر في مجلة الملف الاقتصادي/السنة الاولى/العدد2/حزيران2010**

إسهام القطاع المصرفي في التنمية ضعيف ومحاولاته بحاجة الى دعم الدولة

رئيس مجلس ادارة مصرف الخليج التجاري الى الاقتصادي
بغداد - ياسر المتولي /اكد خبير اقتصادي ضرورة صياغة النظام الاقتصادي واسسه واهدافه والياته ومن ثم وضع السياسة الاقتصادية ومرتكزاتها في ضوء ذلك.
وقال رئيس مجلس ادارة مصرف الخليج ابو طالب الهاشمي: ان الارتباك الاقتصادي في البلاد والممتد منذ 20 عاماً وعدم الاستقرار اداما حالات التخلف الاقتصادي والاجتماعي ويرى الهاشمي عدم امكانية تحقيق تنمية مستدامة وتفعيل الاستثمار وجلب الشركات العالمية الى العراق مالم تتوضح هذه الصورة بشكل جيد لافتاً الى خطوات هيئة الاستثمار المفيدة في مجال هيكله وتشريع وتحديد فرص الاستثمار غير انه اشار الى ان التطبيقات العملية ماا زالت تواجه مشاكل ومعوقات موكداً ضرورة تنفيذ نظام النافذة الواحدة باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق نجاح الاستثمار جاء ذلك في مقابلة حصرية اجراها معه القسم الاقتصادي لمناسبة مرور 10 سنوات على تاسيس بنك الخليج ولفت الى ان الاقتصاد الحر له اتجاهاته وسياسته لكن الخطوات المتخذة حتى الان تظهر وكانها بعيدة كل البعد عن ما جاء بمفردات الدستور في مجال التحول الاقتصادي الشمولي الى اقتصاد السوق وضرب مثلاً بهذا الخصوص بالقول القطاع المصرفي الاهلي او الخاص لا يزال يخضع لسيطرة المصارف الحكومية طبقاً للسياسة التي تنتهجهاا وزارة المالية، حيث لم تتخذ اية اجراءات فعلية وعملية لدعم النشاط المصرفي الخاص لفتح افاق وفرص جديدة امامه وتشير الاحصاءات المهنية بان المصارف الحكومية (الرافدين، الرشيد، والمصرف العراقي للتجارة) ماا زالت تسيطر سيطرة شبه كاملة على الانشطة المصرفية خاصة الودائع وبواقع 91% منها، لا بل تستحوذ هذه المصارف على نشاط مصرفي صغير الا وهو السفتجة، واوضح بان راس مال القطاع المصرفي الخاص قد بلغ حوالي ترليون و500 مليار ونصف المليار دينار عراقي تتوزع بين 35 مصرفاً اهلياً وقال: رغم كل

الجهود التي تبذلها المصارف الا انها غير راضية عن الاداء بسبب عدم فسح المجال امامها اودعمها من قبل الدولة لتؤدي دورها المهم في التنمية.واشار الى ان اسهام القطاع المصرفي بشقيه العام والخاص لا تزال اسهاماته في التنمية ضعيفة وذلك لان التوزيع السكاني على المصرف في العراق يشكل نسبة بواقع مصرف واحد لكل 40الف نسمة فيما تحدد المعايير الدولية بان النسبة 40 الف نسبة للمصرف الواحد. وقال ان هذا المؤشر يدلل على ان المصارف قاصرة في تقديم المطلوب والسبب هو انعدام الوعي المصرفي في مجال الادخار ذلك لان مدخرات المواطنين تسهم بشكل فعال عند استثمارها في التنمية لكن معظم الودائع لدى المصارف الحكومية هي ودائع الحكومة واضاف ان مسؤولية خلق وعي مصرفي تضامنية مؤكداً ان هذا الجانب لا ينفصل عن متطلبات النهوض بالاقتصاد .الهاشمي اشار الى ان بعض مصارف القطاع الخاص اخذت تتجه الى اسلوب اسناد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التيتشكيل القاعدة الاقتصادية للبلد عبر تاسيس شركتين هما الشركة العراقية لكفالات القروض الصغيرة والمتوسطة والشركة العراقية لتمويل المشاريع ذاتها ..حيث تمنح المشاريع الحرفية والانتاجية بقروض تبلغ بين 5000- 25000 الف دولار وبشروط ميسرة وبفوائد محدودة وقال ان المصارف الخاصة بدأت برفع مستويات الائتمان رغم ان المخاطر السائدة والكلية ما زالت عالية وشهدت السنة الماضية والحالية ارتفاعاً واضحاً بمستوى الائتمانات النقدية والتعهدية بعد تخفيض الفائدة اتجهت المصارف الى ادوات مصرفية منها التسليف الشخصي لاغراض البناء والقروض الشخصية.واضاف ان ما يعزز هذه التوجه هو التوسع في عدد فروع المصارف الخاصة التي بلغت اكثر من 600 فرع في العام 2004 بعد ان كانت 320فرعاً في العام 2003 ويؤشر هذا الاتجاه بان هناك توسعاً بالانشطة المصرفية وتحدث رئيس مجلس ادارة مصرف الخليج التجاري الى مؤشرات تطور المصرف لافتاً الى انه حقق تطوراً منذ العام 2000 وحتى 2008 حيث حقق المركز المالي نسبة تطور 800% في الودائع بنسبة 744% وحقوق المساهمين بنسبة 540% فيما بلغ الربح الصافي 391% لافتاً الى بلوغ راس مال المصرف بمبلغ 50 مليار دينار واشار الى ان المصارف الخاصة قد اتجهت لاستخدام الوسائل التقنية الحديثة وتطبيق مختلف المعايير المحاسبية والدولية وامتلاك النظام المصرفي الالكتروني واكد الهاشمي في ختام حديثه للقسم الاقتصادي :ان اتجاهات القطاع المصرفي نحو الاسهام الفعال في التنمية

الاقتصادية يتطلب من القائمين على السياسة المالية والنقدية دعم وتفعيل هذه التوجهات بما ينسجم ومتطلبات الانتقال الى اقتصاد السوق.

*** نشر في جريدة الصباح/الاحد/13 كانون الاول/2009/العدد 1842**

خطط التنمية والإعمار والإستثمار ومشروع خطط التنمية الوطنية (2010 - 2014)

بعد زيادة عائدات النفط في مطلع الخمسينيات تقرر إنشاء مجلس الإعمار في عام 1950، وقد وضعت الدولة جميع عوائد النفط تحت تصرفه، وفي عام 1952 خفضت هذه العوائد المخصصة للإستثمار إلى 70% وبعدئذٍ خفضت إلى 50% للإنفاق الإستثماري الحكومي.
وقد وضع المجلس (1950 - 1958) أربعة برامج إستثمارية، وفي عام 1959 ألغيّ، وحل مجلس التخطيط الإقتصادي ووزارة التخطيط بدل مجلس الإعمار وصدرت الخطة الإقتصادية المؤقته (1959 - 1960) والتي تميزت بتركيزها على قطاع الخدمات.
وفي سنة 1961 صدرت الخطة (1961 - 1962) وأستهدفت الخطة مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات وركزت على القطاع الصناعي.
وصدرت خلال الفترة (1963 - 1965) ثلاثة خطط إنتقالية تميزت بإنخفاض الإنفاق الإستثماري فيها. وفي منتصف عام 1965 (صدرت الخطة الإقتصادية (1965-1969) وقد وضعت لها أربعة أهداف إقتصادية شاملة، الأول هو رفع مستوى المعيشة بتحقيق نمو إقتصادي لا يقل عن 8% سنوياً.
وبعد 1968 تم إعداد خطة التنمية القومية للسنوات (1970 - 1974) وقد وضعت لهذه الخطة خمسة أهداف إقتصادية، الأول هو تنمية الدخل القومي بمعدل (7.1%) سنوياً. وفي عام 1974، على أثر التأميم وتصحيح أسعار النفط والزيادة الكبيرة في عائداته، أعيد النظر فيما تبقى من الخطة.
وفي حزيران 1977 صدر قانون خطة التنمية القومية (1976 - 1980) وقد أستهدفت تحقيق معدل نمو إجمالي في الدخل القومي قدره (16.8%). أما خطة (1981 - 1985) فأستهدفت تحقيق نمو الدخل القومي (8.1%) سنوياً.

وقد عانت خطط التنمية من إنخفاض نسبة التنفيذ فيها وأن كفاءة الصرف لكافة القطاعات كانت (55%) للفترة (1959 - 1964) و (53%) و (69%) خلال الفترتين (1965 - 1969) (1970 - 1975). وفي عام 1980 إنخفضت من (81%) إلى (57%) بسبب ظروف الحرب.
أعتمد الإقتصاد العراقي في جميع مراحله ومنذ عام 1927 بالتحديد على واردات النفط لتمويل مشاريع الإنماء والإستثمار، حيث شكلت عوائد النفط حوالي ثلاثة أخماس تمويل الخطة الإقتصادية (1962 - 1966)، أما بالنسبة للخطة (65-69) بلغ تمويل الخطة من النفط (70%). وبلغ معدل النمو للقروض الخارجية للفترة (1961 - 1981) حوالي (18.6%) سنوياً.
وقد حققت إيرادات النفط أعلى نسبة في تمويل الخطة عام 1977 حيث بلغت (94.3%) أما في عام 1981 إنخفضت إلى (79.1%) من إيرادات الخطة.
ويلاحظ أن الإيرادات النفطية شكلت متوسطاً قدره (89.9%) من إيرادات الخطة للفترة (1953-1980). وأن إيرادات الخطة من النفط الخام قد تنامت بمعدل سنوي مقداره (28.4%).

لقد أظهرت إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء أن الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ ذروته في سنة 1980 ووصل إلى أقل حد منخفض عام 1995، ووصل عام 2008 (108.406.000) مليار دينار وحصة الفرد حوالي (3.054) دولار أمريكي أو ما يعادل (3.603.801) دينار. ومع ذلك لم يصل الناتج المحلي الإجمالي حتى إلى (40%) مما كانت عليه في عام 1980.
ولقد إنخفض إنتاج النفط حوالي الثلث وإنخفضت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلى (44.5%) في نفس السنة لإنخفاض الموارد النفطية بشكل كبير.

أن مشروع الخطة الخمسية الجديدة المقترحة للسنوات (2010 = 2014) تمثل الرؤى المستقبلية للتنمية وبقناعتنا الخاصة نرى ضرورة التركيز على تعظيم الموارد النفطية وفتح الفرص أمام تشجيع وتنامي الصادرات العراقية بتحسين وتطوير وتنويع الصادرات الصناعية والزراعية وخاصة التمور بعد دراسة

وإعداد هيكلية جديدة لهذه الصادرات، ومن جانب ثاني نرى التركيز على التقليل من البطالة بتوفير فرص عمل جديدة، ومحاولة رفع حصة الفرد والأسرة من الدخل القومي وإنتهاج سياسات أكثر عدلاً في التوزيع، وتوفير الخدمات الأساسية، والتركيز على بناء البنية التحتية الأساسية والإستراتيجية وتحقيق نسبة نمو تتجاوز (18%-10%)سنوياً.وفيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي قدر بنمو (16.8%) في عام 2006، و (13.6%) في عام 2007. وأن قطاع النفط الذي يسهم بنمو (66% - 70%) من الناتج المحلي الإجمالي سوف ينمو بحدود (15%) وأكثر وفي حال تقدم تنفيذ التراخيص الجديدة لإستخراج النفط فسيصل إلى حدود خاصة ومن المتوقع أن ترتفع أسعار النفط إلى أكثر من (90) دولار للبرميل كما متوقع. وبرأينا من المتوقع أن الايرادات النفطية قد تصل إلى (85) مليار دولار في عام 2013.

ومن المهم جداً أن تحقق الخطة إرتفاع مستوى المعيشة، وإنهاء الفقر والعوز، وتعديل دخل الفرد والأسرة. وإذا كان المبلغ المرصود للنفقات الإستثمارية في ميزانية عام 2009 هو بحدود (12.7) مليار دولار فقط، فأن مشروع الخطة الجديدة تستهدف زيادة الناتج المحلي بنسبة (9.38%) كمعدل نمو سنوي خلال مدة الخطة وتقليل معدلات الفقر بنسبة (30%) عن معدلاتها لعام 2007.
وقدر مشروع الخطة الإستثمار المطلوب تأمينه بحوالي (218) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل (186) مليار دولار خلال السنوات الخمسة للخطة، يمول (100) مليار دولار منها من الموازنة الإتحادية وعلى أساس معدل (30%) سنوياً من إجمالي الموازنة الإتحادية، على أن تمول (86) مليار دولار الأخرى من القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

تم توزيع الأوليات الإستثمارية بإعطاء قطاعي النفط والكهرباء الأسبقية الأولى. ولقد سعى مشروع الخطة إلى تأمين (12.5%) من إستثماراتها إلى برنامج تنمية الأقاليم إضافة إلى حصة إقليم كردستان البالغة (17%).

ولقد أوضحت الخطة أن (23%) من السكان هم تحت مستوى خط الفقر والعمل على تخفيض هذه النسبة وصولاً إلى (16%) وهي النسبة المستهدفة في الإستراتيجية.
أن التفاوت في توزيع الدخل أي حالة اللامساواة قد بلغت (40%). وقدر مشروع الخطة البطالة (15%) وتصل بين الشباب بحدود (30%) وبين النساء (32.5%).

حيث أن (24%) من المساهمين في قوة العمل من الأميين، و (43.1%) من حملة الشهادات الإبتدائية.وقدرت الخطة الحاجة إلى الوحدات السكنية الملائمة بين مليون واحد و (3.5) مليون وحدة سكنية حسب فرضيات الإسكان.
ولقد أفترض مشروع الخطة أن الكمية المصدرة للنفط تبدأ في 2010 بكمية تقديرية تبلغ (2.150) مليون برميل يومياً وبسعر (60) دولار للبرميل وترتفع لتصل الكمية المصدره الى (3.100) برميل يومياً عام 2014 وبسعر (68) دولار للبرميل الواحد.أي ستكون قيمة الصادرات النفطية في سنة 2014 حوالي (90) مليار دولار وبقناعتنا الشخصية بأن هذه التقديرات جداً منخفضة في الصادرات وفي قيمة النفط المفروضة. ومما تؤثر تأثيراً بالغاً على أهداف مشروع الخطة المفترضة، وقدرت الإيرادات غير الضريبية بـ(1800) مليار دينار عراقي سنوياً.

وقد أستهدف مشروع الخطة إفتراض نمو كمية النفط المصدرة بنسبة (20%) سنوياً عن عام 2011، أي أن الإنتاج اليومي كبديل أخر يفوق ألـ (5) مليون برميل يومياً وسيفترض أن السعر سيكون بحدود (70) دولار للبرميل وعليه فأن الناتج النفطي سينمو بمعدل (22%) سنوياً.
وسيكون معدلات النمو المستهدفة كما يأتي:
1-الزراعة ستنمو بمعدل (7%) سنوياً.
2-الكهرباء والماء سينمو بمعدل (20%) سنوياً.
3-النقل سينمو بمعدل (6%) سنوياً.
4-الخدمات الإجتماعية ستنمو بمعدل سنوي (20%).

وعليه وبموجب هذا الإفتراض العام فأن الناتج المحلي الإجمالي سينمو بمعدل (17%).

ومن هذا يتضح من وجهة نظرنا أن مشروع الخطة المقترح عرضها على مجلس الوزراء والسلطة التشريعية ما زال بحاجة إلى جراءة أكثر وطموح أكبر لأن الدمار في العراق وعلى كافة القطاعات كبير جداً، وهو بحاجة إلى خطة خمسية جريئة مع إيجاد تحويلات خاصة خارجية ووسائل أخرى للإسراع في الإستثمار والإعمار والبناء. وأنها خطوة إيجابية أن يتم إعداد هذا المشروع وعرضه على المختصين والأجهزة التنفيذية والتشريعية لدراسته بإمعان وإتخاذ القرارات المناسبة التي تعيد الإعمار وتحقيق التنمية المستثمرة والرفاهية الإجتماعية.

*** نشر في مجلة الملف الاقتصادي/السنة الاولى/ العدد 4/ تشرين الثاني 2010**

أزمة دبي المالية
استبعد أي تأثير على العراق بسببها

أد الخبير الاقتصادي ابو طالب الهاشمي رئيس مجلس ادارة مصرف الخليج، ان ازمة دبي المالية قد اثرت بمحيطها الخليجي وبعض الاقطار العربية مثل مصر ولبنان ما عدا العراق لافتا الى تأثيرها على اسواق المال وقيمة الأسهم في هذه الدول.

وقال في حديث خاص لـ (اقتصادية الصباح): ان ازمة دبي لها بدايات تعود الى الازمة المالية العالمية، وعزا السبب الى الترابط بالاستثمارات والمنتجات المصرفية الاجنبية.ولفت الى ان التوسع الاستثماري كان لا يعتمد على الموارد المحلية وانما التجأ الى الاستثمارات الاجنبية خاصة في مجال العقارات والسياحة والتجارة الاجنبية لذلك حدثت ثغرة في عدم امكانية تسديد بعض المستحقات لهذه الاستثمارات، وان عدم امكانية المشروعين والمؤستين تسديد المستحقات سيتطلب اعادة هيكلة هذه الديون وقد تصل الامور الى تصفية او بيع بعض الاصول او تجميد المشاريع.والمح الى ان وضع العراق مختلف فيما اذا دخل في مجال الاستثمارات العقارية والسياحية لانه بحاجة الى مجمعات سكنية ومشاريع سياحية بعد الخراب الذي ألم بالبنى التحتية نتيجة تقادم الزمن عليها وفشلها في اداء نشاطها الخدمي.
وحول سؤال لـ (الاقتصادية) عن اسباب ظهور ازمة دبي في وقت تشير الانباء الى انحسار الازمة المالية العالمية قال الهاشمي: ان توقيت الاعلام عنها جاء مع موعد دفع الاستحقاقات غير انه اكد ان دبي كأمارة قادرة على تلافي آثار هذه الازمة نظرا للامكانات المتوفرة.

نشر في جريدة الصباح/الملحق الاقتصادي 2010

إدارة الإقتصـاد بالأوامـر الإدارية

مازال نهج تدخل الدولة المتشددة بالإقتصاد متلازماً لعقلية الكثير من الإدارات والهيئات الإقتصادية وكأنها تريد أن تلوي عجلة الإقتصاد بأوامر وتقييدات إدارية لا تعتمد مبدأ الحوار، وأخذ آراء المعنيين بهذه الأوامر، أو على الأقل إشعارهم مسبقاً قبل فترة مناسبة، تهيء فيها مستلزمات التنفيذ، وتبلغ أصحاب العلاقة قبل فترة مناسبة.

وعلى سبيل المثال وليس الحصر: قرار وزارة المالية، بعدم قبول صكوك المصارف الأهلية ومهاجمة وكيل وزارة المالية للمصارف الخاصة، كأنها عدو مباشر، أو خطر مدلهم، ومن جهة ثانية إصدار البنك المركزي لتعديل الفوائد بواسطة أجهزة الإعلام، وقبل أن تبلغ المصارف بقرارها وقرار البنك المركزي بإستيفاء (8) دنانير على كل دولار يُسحب من حسابات المصارف في البنك المركزي بدون تبيان المبررات وتأثير ذلك على الزبائن المتعاملين بالعملة الصعبة.

وقرار هيئة الأوراق المالية بالتعامل بـ(الفلس)، ولم يعلم السوق بأن هذه العملة سُحبت من السوق، وقضى عليها الدهر وأكل... إنه قرار إداري لامثيل له، إذ طبقت إدارة السوق مبدأ حذف ثلاثة أصفار من العملة العراقية الحالية وكان لها سبق التنفيذ والمبادرة.

إن سعر السهم ثبت على الدينار الواحد في حين أن التضخم في العراق تسلق أعلى القمم، وقهر كل الأرقام القياسية... هنيئاً لتصفية الأصول العراقية وستكون الشركات المساهمة واهمة بتمسكها في الإنتماء الى سوق منهار همهُ الأول والأخير وكسر التداول في أسهم الشركات المساهمة خارج قيمتها الحقيقية وفق إدائها ومؤشراتها المالية.

وأخيراً وليس آخراً من هذه الأمثلة التي لا تعد ولا تحصى: قرار مجلس الوزراء بحصر الإستيراد بالشركة العامة للسيارات وبدون إعطاء مهلة مناسبة للتنفيذ، وكذلك إصدار وزارة المالية بشمول حوالات الخزينة بالضريبة بأثر رجعي وشمول الشركات العراقية المساهمة بالمنع من تملك العقارات لأنها خضعت للتداول الألكتروني لبعض الأسهم، ولم تتجاوز نسبة (1%) أسهم متداولة من الأجانب ووجود ثلاثة جهات عامة وخاصة لتصدير النفط" وما بالكم بتواجد ثلاثة بنوك مركزية.." وستُصبح رساميل المصارف مائتان وخمسون مليار ديناراً بقدرةِ قادر..

إن التعامل مع القرارات الإقتصادية بهذا النهج وبهذه الوسيلة الإدارية أمرٌ له مضاعفاته وسلبياته العديدة على مصالح المواطنين.
وعادةً ماتعطى لمثل هذه القرارات الإقتصادية الرئيسية وقت لمشاركة القطاعات الإقتصادية في بحثها والتعليق عليها، وكذلك يعطى وقت للجهات المعنية لدراسة وسائل التنفيذ ومعالجة التأثيرات السلبية التي تنعكس عليها.
إن المبدأ في "الإقتصاد الحر" أن تقلص أجهزة الدولة الإقتصادية والتنفيذية، وتحصر مهامها بالتخطيط والرقابة... لا أن تتدخل بالمفاصل الفرعية والتفصيلية...
ما هكذا تورد الإبل ... أيتها الأجهزة التنفيذية ... الديمقراطية تعني أصلا المشاركة والتداول في الرأي ، تعني مزيداً من الوقت وبناء الاقتصاد بنفس الاوامر الادارية.

*** نشر في مجلة الملف الاقتصادي/السنة الاولى/العدد1/ايار2010**

عند التجول في أسواق بغداد والمحافظات تجد ظاهرة غريبة وغير حضارية وتتنافى مع أبسط القواعد الصحية والتسويقية ألا وهي ظاهرة الأسواق الشعبية والعلاوي غير النظامية ، حيث تفترش مساحات ترابية واسـعة، تتناثر بين محلاتها أكوام من الأوساخ والأزبال والقاذورات.

والأمر الأكثر غرابة أن أكثر هذه الأسواق تعرض للبيع الفواكه والخضر واللحوم والأسماك وباقي المواد الغذائية الأخرى المختلفة.

دعوتنا الى مجالس المحافظات والبلديات للإنتباه لهذه الظاهرة الخطيرة، ووضع الحلول الجذرية، والتوقيتات السريعة للقضاء على هذه الظاهرة غير الصحية.. وذلك ببناء أسواق وعلاوي شعبية نظامية أصولية صحية بدلاً من هذه "البسطات" توفر للباعة المتجولين وللمتسوقين محلات صحية تتوفر فيها مستلزمات التسوق حسب الحاجات المعروضة، وتتوفر فيها مجالات واسعة لتغذية الخزين ومواقف سيارات للزبائن وبالطبع هذه الحلول العصرية توفر جمالية للمدن، وتتيح الإشراف البلدي والصحي، وتوفر المستلزمات الخزنية والتسويقية، ويمكن تحقيق موارد جيدة للبلديات، إضافةً الى تسهيل عمليات التصريف الصحي، وأطنان من الأكوام والأزبال.

دعونا نشاهد أحدث التصاميم جماليةً وتسويقيةً، وتوفير أفضل المستلزمات الفنية والصحية.. ودعوة مخلصة الى أمانة بغداد ومجلس المحافظة ليبادرا الى تحقيق وتنفيذ أجمل التصاميم، لتكن نموذجاً تنفيذياً جيداً للعلاوي والأسواق الشعبية، تعمم على باقي المحافظات، مع استكمال متطلباتها بإلحاق مكائن لتدريج الفواكه والخضر ووزنها وتسعيرها وبناء مجمعات مبردة ومجمدة لخزن اللحوم والفواكه والخضر، وبناء مجازر صحية عصرية حديثة ومكابس للفضلات لتوفير أفضل خدمة للزبائن ولتكن معلماً تسويقياً صحياً وحضارياً.

*** نشر في مجلة الملف الاقتصادي/السنة الاولى/ العدد 3/ اب2010**

العصر الرقمي والتحديات القانونية
في حقل التجارة والبنوك الالكترونية

ان التحديات التي تطرحها التجارة والصيرفة الالكترونية التي بدأ تنفيذها واعتمادها في العراق تستوجب توفير مستلزمات فنية وتثقيفية عالية للزبائن الذين سيستفيدون من هذه التجربة المميزة وتتطلب بالاساس وعلى الفور سن قوانين وتشريعات جديدة متنوعة لتطويق جرائم الكومبيوتر والانترنت واختراقات تحوطات البنوك ومؤسسات التجارة الالكترونية .

ان التطبيقات التي نفذت مثلا من قبل المصارف ستصبح بعد فترة شائعة في العراق يمكن اجمالها بخمسة انظمة رئيسية كما يأتي:

1- اجهزة الصراف الالي ATMs
(Automated Teller Machines)

2- غرف المقاصة الالكترونية ACH
(Automated Clearing Houses)

3- شبكات الاتصال بين المصارف
(Automated Inter bank Networks)

4- نظام الدفع في مركز البيع POS ((بطاقات الشراء المباشر))
(Point of sales systems)

5- استعمال اجهزة الحاسوب الشخصي (PCS) وكذلك الهواتف النقالة والثابتة, واعتماد المصارف على اليات حديثة عبر قنوات توزيع الخدمة الذاتية (Selfservice Terminals)

وكذلك الانتشار الهائل للبطاقات الائتمانية المدينة والدائنة مثل فيزا كارد وماستركارد واكسبرس... الخ.

فالصيرفة الالكترونية الحديثة هي خدمة جديدة تقدم للزبائن خدمة مباشرة للشراء والدفع ونقل المعلومات وتسوية الحسابات واجراء التحويلات النقدية, واصدار الكشوفات المالية والشراء المباشر من خلال المعارض والمكاتب والاسواق الالكترونية. وتوفر هذه البرامج تسويق كافة المنتجات المصرفية والتجارية لاي مكان حسب خيارات الزبون وتتيح له اختصار الوقت كليا, وتقليل التكاليف, وسهولة الحصول على المعلومات على مدى 24 ساعة وبشكل مباشر. ولكن هذه الخدمة الالكترونية الرائعة امامها مخاطر وتحديات عديدة من اهمها:-

1- المخاطر القانونية.

2- المخاطر التشغيلية.
3- مخاطر السيولة.
4- ضعف الوعي لدى الزبائن.
5- الاحتيال الالكتروني.
6- مخاطر انقطاع الخدمة الالكترونية.
7- جرائم الاحتيال والتزوير والسرقات وسوء الاستعمال لبطاقات الدفع ومكائن الدفع الالكتروني.
8- اختراق شبكات المعلومات باستخدام برامج حاسوبية متطورة لتزوير البطاقات او سرقتها.

لقد وضعت برامج جيدة وممتازة وبخطوات امنية عالية للتقليل من مخاطر الاحتيال ولكن ستبقى الاحتمالات واردة نتيجة لسوء التنفيذ واجراءات الامان من قبل الزبائن او الجهات المستخدمة للنظام.

ومن المشاكل والمعوقات عدم وجود تشريعات قانونية وتوجيهات ملزمة من البنك المركزي العراقي حول هذه الامور وكيفية معالجة جرائم الغش والاحتيال والتلاعب وعدم معالجة مشكلة التوقيع الورقي الخطي على الوثائق والمستندات التجارية مما يتطلبه قانون التجارة والاثبات القانوني.

حيث سيحل محلها بالتاكيد الرقم السري والتوقيع الالكتروني وحدقة العين وبصمة الاصابع,وما اليها من تطبيقات الكترونية.

ان تنظيم عمليات الاثبات والاقرارالجديدة يتطلب اعداد عقود جديدة عند تطبيق النظام الالكتروني تلزم الزبون بالاقرار بعد توقيع العقد بان الخدمات الالكترونية المقدمة له تتطلب منه الاعتراف بصحة المعلومات الواردة في الكشوفات والمستندات الالكترونية ((غير الموقعة)). ومع الاشارة ان هذه المستندات ليست بحاجة الى توقيع ورقي وكذلك عقود استعمال الكارتات الالكترونية والسحب النقدي.

ان استخدام التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من ثورة المعلومات وتقنياتها في العراق تدعو جميع السلطات الحكومية والتشريعية لمعالجة الاشكاليات ومعضلات والتزامات كافة الاطراف.

ان التقنيات الجديدة في التعاملات المصرفية والتجارية بشكل مباشر اثرت على نظام الملكية الفردية الفكرية والمادية وهذه الحالة الجديدة تضغط علينا في العراق للعمل

على ضمان حقوق الجميع وتحديد ماهية الجرائم الحديثة وطرق مكافحتها وكيفية محاربتها والحد منها او منعها.

ان المساعي المبذولة لبناء الحكومة الالكترونية وما يتبعها من مستلزمات ومتطلبات توكد على الحاجة الملحة على سن هذه القوانين والتعليمات الجديدة في ضوء تطور التشريعات والمعايير الدولية والاقليمية في هذا المجال لضمان العدالة من جهة وتثبيت اليات وتعليمات وقواعد العقود والالتزامات الالكترونية والاثبات والوفاء النقدي وضرورة اعتراف اجهزة الدولة كافة بقبول تنفيذ وثائق وصكوك وعقود الالتزامات الالكترونية.ان انتشار هذه التقنيات على مختلف اصنافها وتوجهاتها اصبح نافذا وسريعا في كل المستويات الحياتية ولكننا مع الاسف الشديد نرى ان الجهات التشريعية والقانونية ما زالت اجراءاتها بطيئة وفي بعض الاحيان معدومة مما قد يسبب اختلالات وكوارث على المستوى الشخصي والجمعي, ومما يخلق فوضى بالتعامل وعدم القدرة في الوقت المناسب من محاربة عمليات الغش والنصب والاحتيال وبهذا سيكون صعبا بعد فوات الاوان متابعة جرائم الكومبيوتر والانترنيت من الانتشار في المجتمع.

ولقد ناقش عدد كبير من الكتاب والباحثين المتخصصين هذه الحاجة الملحة وحدد العلاقات والقواعد والتشريعات القانونية المتاثرة بتقنية المعلومات ومن اهمها ضرورة وضع مفاهيم جديدة للتعاقد الالكتروني والتجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية وتشريعات الاستثمار والتجارة ونقل الاموال وحماية المستهلك وهذا يتطلب تعديل القانون المدني والتجاري وتشريعات البنوك.

وان من اهم الامور التي باتت مستعجلة وفورية هو الاعتراف بالاعمال الالكترونية وبكل تطبيقاتها وتفرعاتها وتحديد الاوامر الادارية والقواعد التنظيمية لضمان حماية المعلومات والبيانات الشخصية.

ويستخدم اصطلاح البنوك الالكترونية (Electronic Banking) او بنوك الانترنيت (Internet Banking) للخدمات التي تتيح للزبون بعد تزويده ببعض البرامجيات الخاصة ان يدير حساباته المالية مع البنك ويتم تسويتها عن بعد اما بواسطة الهاتف النقال او الكومبيوتر المنزلي, او السحب والايداع الآلي خارج البنك وفق برمجة خاصة بالعمل المصرفي الالكتروني.

ان معظم البنوك العراقية تمتلك هذه التقنية وستصبح بنوك الويب (WebBanking) ومن بينها مصرف الخليج التجاري حيث سيمارس هذا البنك كل اعمال الصيرفة عن بعد بايجاد برمجة جديدة لانشاء موقع مالي مركزي واداري يدير هذه العمليات الخارجية والميكانيكية والالكترونية للزبون,اضافة سيكون للزبون رقم واحد لكافة العمليات المصرفية واينما وجد داخل العراق, اضافة لمتغيرات ايجابية كثيرة على مستوى الخدمات الالكترونية داخل المصرف.

وبهذا ستقدم للزبائن نظام الكتروني حديث يتيح للزبون الوصول الى حسابته او اية معلومات وخدمات ومنتجات مصرفية يمارسها مصرفه من خلال شبكة الاتصالات ومعلومات مركزية بالمصرف يرتبط بها الزبون بواسطة حاسوبه واتصالاته الخاصة.بالطبع سيشمل سوق العراق للاوراق المالية والتعامل بالاوراق المالية الكترونيا وتسويتها الفورية بدلا من النظام الحالي.

ولكن ستبقى التحديات القانونية العامة للدولة للصيرفة الالكترونية قائمة ومطلوب التصدي لها على الفور.نرجو من المهتمين كافة تبني اصدار هذا القانون والتشريعات على الفور وخاصة في حقل التعاقد والاثبات والالتزام وأمن المعلومات والمعاملات وكافة الانظمة الامنية التي تضمن مصلحة جميع الاطراف.

انها تحديات حديثة وجديدة يجب معالجتها تشريعيا وبكل تفاصيلها, على ان يتم ادراك كل التقنيات الحديثة الجديدة التي طرحت في الاسواق ويتطلب الامر ايضا معرفة التطورات وتطور الاستراتيجيات الخاصة بالتجارة الالكترونية وتمتمة الانتاج والطفرات التقنية والمعلوماتية الاخرى.

ان زيادة المعرفة بثورة التقنيات الحديثة والمعلومات والاتصالات ستقدم تسهيلات رائعة وطفرات في تلبية توفير الحاجات والخدمات عن بعد ولكنها بالتاكيد اضافة الى الجوانب الايجابية ستثير مشاكل وتحايل ومنازعات الكترونية في العصر الجديد الرقمي وخاصة في محوري التجارة والبنوك الالكترونية اضافة الى الحكومة الالكترونية.

انه تحدي جديد للمختصين في الحقول الالكترونية والقانونية وندعو بشكل ملح وصارم على ضرورة تنسيق الاطراف المعنية وهي الدولة والسلطة التشريعية والمؤسسات المصرفية و (البنك المركزي العراقي) ورابطة المصارف وشركات خدمات الهواتف النقالة والانترنيت في العراق واقترح تشكيل لجنة مركزية للتنسيق

وبنـاء مشـروعات القـوانين والتعليمـات الرسـمية المقترحـة لضـمان نجـاح التطبيقـات الالكترونية ومنع محاولات الاختراق والاحتيال والجرائم التي ذكرناها بالتفصيل .ان العمل المصرفي الالكتروني سيحدث قفزة واسعة في تطوير الاستثمارات وخاصة الاستثمار المالي والتجاري وسيؤدي ذلك لزيادة معدلات الادخار وتوسيع قاعدة الزبائن والتقليل من استخدام المعاملات النقدية وخلق علاقات مصرفية وتجارية متميزة واسعة وبكلف اقل ووقت اقصر وذلك بالحصول على الخدمات في زمن قياسي وبشكل دائم ومستمر مع ضمان صحة المعلومات وسريتها.

*** نشر في مجلة الملف الاقتصادي/ السنة الاولى/العدد1/ أيار2010**

البطالة والفئات الهشة المتوسطة والصغيرة في العراق

سجلت البطالة في العراق رقماً عالياً ملحوظاً، يقدر بما يزيد عن (30%)، والأنكى من ذلك أن جمّدت الوظائف والدرجات الشاغرة في الدولة حتى إشعارٍ آخر ... بما يزيد "الطين بلّة" ولقد ساهم في تعقيد المشكلة وآثارها الأقتصادية والأجتماعية السلبية البالغة، عدم صرف وتجميد أو تأخير صرف بعض المستحقات التجارية والمقاولات العامة أو على الأقل التأخر في إحالة عدد كثير من المشاريع الأقتصادية

أو تجميد تنفيذها، وهذا قلل كثيراً من فرص العمالة الأجمالية في النطاقين الحكومي والخاص.وإذا ما أضفنا حالة الركود العام والتخلخل الأمني، والتهديد الأمني الأقتصادي، والذي قلل من الدخل الفردي، وأضاع كثير من فرص العمل، وخلق جواً متوتراً فاسداً بخلق مناخ غير متكافىء بالحصول على العمل أو الأجر المتوقع المطلوب.ولا ننسى تأثيرات الظواهر الأقتصادية الأخرى على مستويات الدخل والمعيشة، والتي تضغط بشدة على المواطن العاطل عن العمل، أو الأسرة التي لا تحصل إلا على دخل محدود ونزير، هو ضغط ارتفاع الأسعار والضغوطات التضخمية، ناهيك عن إرتفاع إيجارات السكن والمحلات التجارية، وارتفاع أسعار الوقود والخدمات وارتفاع النقل، وضعف الرعاية الصحية والتعليمية وكلفة الأدوية العالية، وما صاحبها من مصاريف إضافية غير مشروعة، بالحصول على الوثائق والمستندات الرسمية والمعاملات الضرورية الأساسية التي يحتاجها الأنسان في إنجاز معاملاته الإدارية الرسمية، حيث أصبحت هذه الظاهرة السلبية الخطيرة متفشية في أغلب من جهة وقطاع.إن جميع هذه الهوامش التي تخلق كلفاً عالية منظورة وغير منظورة، قد أدت الى خلق ظاهرة جديدة على المجتمع هي إنتشار التعامل في أعمال ووظائف هامشية ثانوية لا تعطي أي مردود بالأجر أو الدخل، ويمكن رصد هذه الظاهرة بشكل ظاهر في الطرقات والأسواق والأرصفة، صباحاً ومساءً هذه الممارسات الهامشية تسبب أضراراً أقتصادية وأجتماعية كبيرة، لأنها لا تسد رمقاً ولا تسعف مريضاً، ولا تغطي حاجة ولا خدمة، أن عوائد هذه الأشغال الهامشية من الندرة بمكان بحيث لا نرى أنها تساعد بتوفير الحاجات الأنسانية الأعتيادية اليومية أو حاجة واحدة.إن للمواطن العراقي حقوقاً أساسية أقتصادية وأجتماعية، ومن أهم هذه الحقوق التي تتعلق بأمنهم الغذائي والصحي والتعليمي والتي هي من أساس حقوق الأنسان والمواطن.توفير الخدمات والرعاية الاجتماعية والصحية من أهم واجبات الدولة والحكومة، وبدون هذه الأساسيات والمستلزمات التي تمثل " أمن الأنسان " إضافةً الى القضاء على الجريمة والعنف، وتعزيز البطاقة التموينية، وإتخاذ الأجراءات الكفيلة التي توصل موادها الى المواطن بالجودة والكمية المطلوبة وتوسيع فرص العمل والرعاية الأجتماعية.إن جميع هذه العوامل إذا لم تكن مفقودة، فقد إنخفضت بشكل كبير ومؤثر، وإن أي تتبع لدراسات وإحصائيات ومؤشرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، يصاب بالإحباط والخيبة والخذلان، إذ أن هذه الإحصائيات تظهر

بشكل بارز الخلل بالإنفاق العام وعدم وجود أسبقيات أقتصادية متوازنة، تؤدي الى حل هذه المشاكل الأجتماعية في أمد منظور.ومع الأسف الشديد، ما زلنا نرى قصور أنظمة التقاعد والضمان الأجتماعي الجديد ورغم تعديلاتها بحل هذه المشاكل الأجتماعية والأقتصادية، وإن مستوى التقدم في وضع حلول جذرية لها ما زال محدوداً وقاصراً عن إستيعاب هذه الحالات ومعالجتها والمشاركة في إنقاذ هذه العوائل من الشحة والعوز والحرمان والتهجير واللامساواة، وعدم تحقيق الأمن والأستقرار والرعاية الأساسية بحدها الأدنى، ومعالجة مشاكل الفقر والعوز أو التقليل البارز بنسبته... وهذه كما قلنا تشكل أبسط حقوق المواطن والعدالة والإنصاف والمساواة.إن تدهور المستوى المعاشي، وتدهور دخل الأسرة يدخل في الأسبقية الأولى، فالمعالجات المطلوبة يجب أن تقسم الى قسمين: معالجات آنية للتخفيف من حجم المشكلة وإيقاف تضخمها والحل الأساس الطبيعي هو الحلول الجذرية الأقتصادية والأجتماعية. إن (44%) من سكان العراق يقل دخلهم عن (85) دولار وهذا دليل العوز الشديد والفقر، وأظهرت الأحصاءات أن (23%) من الشعب العراقي هم تحت خط الفقر.إن المشكلة خطيرة جداً لذا فهي بحاجة الى كل الجهود الحكومية والشعبية، إضافةً الى جهود المختصين والمفكرين الساسيين جميعاً لتتوحد هذه الجهود لبناء برنامج وطني شامل أقتصادي وأجتماعي، ورؤية مستقبلية تخطيطية تسعى لوضع الحلول الناجحة لهذه المشاكل الأساسية التي تخص الأنسان العراقي.وإن كان من المهم وضع الخطط والسياسات ولكن الأهم إتخاذ القرارات والمهم جداً التنفيذ الفعلي.

*** نشر في مجلة الملف الاقتصادي/السنة الاولى/ العدد 4/ تشرين الثاني 2010**

فقر وعوز وبطالة في بلد غني

على الرغم من أن العراق بلدٌ غني، فإن الدخل فيه يُعد متدنياً، ولقد وفر المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة لعام 2008 (IHSES) قاعدة بيانات تفصيلية تسمح بتحديد من هم الفقراء في العراق ويمثلون نسبة (23%) من السكان.

وتراوح معدل البطالة في أقل التقديرات بحدود (30%)، ولقد توقع التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، الى إرتفاع مستويات الفقر لعدم معالجة هيكل الإنفاق العام، مع إستمرار الإتجاهات الحالية للسياسات الاقتصادية، ومحاولة تخفيض عجز الموازنة الصافية بتقليل مخصصات البطاقة التموينية، والضمانات الإجتماعية، وهذا بدوره

سيرفع مستويات تكاليف المعيشة وإرتفاع أسعار السلع والخدمات، وزيادة فجوة العدالة التوزيعية.ولقد أصبحت نسبة الحرمان والعوز (34%) منذ عام 2004 ولقد تراجعت الأوضاع الصحية والتعليمية منذ التسعينيات حيث إنخفض مستوى العمر من (65) سنة الى (58) سنة، ومشكلة السكن والإيواء مازالت مستعصية، وآلاف الصرائف مازالت قائمة، ومشكلة العوائل المهجّرة والمـهاجرة مازالت بدون حلول جذرية... وتدهورت الطاقة الكهربائية وماء الشرب الصحي وصيانة وإنشاء أجهزة الصرف الصحي.وتدهور الوضع التغذوي، وإنخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (3812) دولار عام 1980 وصل الى (770) دولار عام 2002، وإنخفض ثانيةً ليصل الى (580) دولار أثر حرب عام 2003، ولم يرتفع مجدداً الا في عام 2007 حيث وصل حسب الإستبيانات الى (2848) دولار.وطبقاً لتقديرات منظمة الغذاء والزراعة لعام 1995 (FAO) فإن ثلثي العراقيين تعرضت مستويات معيشتهم لإنتكاسة، إذ إنخفض الدخل الأسري الى ثلث ما كان عليه عام 1988.ويصف الدكتور (هانز كريستوف فون سبونيك) في كتابهِ (تشريح العراق): "عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو " الوضع الإنساني في العراق، مُذكراً أن المأساة العراقية تكمن في أن العقوبات الإقتصادية والدولية قد دمرت أمة بكاملها..."حيث فشلت الأمم المتحدة في وضع الحلول الإنسانية رغم برنامج النفط والغذاء قد نفذ لعدة سنوات.ومن أسوأ الخطوات التي تزيد الأمر تعقيداً هو قرار إنقاص ما تقدمه البطاقة التموينية من سلع غذائية وإستهلاكية، تعتبر الحد الأدنى الواجب توفره الى الإنسان العراقي، خاصةً عند الفئات الفقيرة والمحرومة والتي هي بحالة عوز دائم .. إن التأثير على النظام التغذوي الحالي، وعدم تحسين نوعيته وعدم التحكم الدقيق في إيصال الحصص التموينية للعوائل المعوزة في حينه، وإيجاد نظام رقابة فعال يمنع بعض الناقلين والوكلاء من التلاعب بالحصة التموينية وتغيير النوعية الى نوعيات أردأ، كل هذا يتطلب التدخل السريع والفوري لمعالجة أوجه الفساد هذا، إذ من المعقول أن يتم تقليل عدد المستفيدين من البطاقة التموينية وفق ضوابط صارمة ودقيقة، ولكن ليس من المقبول تقليل مواد البطاقة التموينية، وعدم تحسين نوعيتها وقيمتها الغذائية.

تقاس عادةً الحاجة الى الغذاء بمدى الإشباع إبتداءً من مستوى قياس يمثل الحد الأدنى اللازم بيولوجياً لإبقاء الشخص على قيد الحياة متمتعاً بقدرات معقولة لممارسة

النشاط اليومي، وهو يتحدد إبتداءً من قيمة فسيولوجية إتخذت كنقطة البدء في القياس تسمى (Basal Metabolic Rate) (BMR) وهي قيمة مستمدة من الحد الحرج للطاقة اللازمة للمحافظة على حالة الشخص، وهذا الحد الحرج للطاقة يساوي (1.5) من (BMR) فإذا أمد الجسم بطاقة أقل من (1.5) فإن الشخص غالباً ما يعاني من سوء تغذية، بمعنى إذا قلت السعرات عن ذلك فإن الغذاء لا يُعتبر كافياً للمحافظة على الحياة .وبما أن الحاجة لسعرات وبروتينيات ودهون وفيتامينات قدر الحد اللازم لتمتع الفرد بمستوى غذائي معقول كماً ونوعاً وبعدد (2500) سعرة ونحو (70) غم بروتين و(30)غم دهن، لايتأتى في الوقت الراهن للفقراء إلا بإستلام الحصص التموينية بإنتظام وإننا نحذر بأن بعض توزيعات البطاقة التموينية الفعلية يشوبها الإرباك من ناحية الكمية والنوعية والإنتظام بالتوزيع قد إنخفض في عدد من المناطق حيث لم تعطي الحصة في كثير من الأحيان (1500) سعرة، ويعود الخلل بالتأكيد الى التلاعب الكبير من بعض الناقلين والوكلاء، وهذا يتطلب تشديد وتحديث الرقابة التجارية، وإيجاد وسائل وأدوات جديدة لكشف المتلاعبين.

وأخيراً نؤكد بأن من الضروري معالجة مشكلة البطالة وتحسين نظام شبكة الحماية الاجتماعية وتوسيعها بشكل متوازن في المحافظات حسب مستويات العوز والفقر على أن يتم إيجاد وسائل رقابية وتدقيقية فعالة لمنع الفساد والتزوير والتحايل في هذه الشبكة.لقد نصّ الدستور العراقي الدائم (عام 2005) المواد (30 ، 35) بأن تكفل الدولة للفرد والأسرة وبخاصةً الطفل والمرأة الضمان الإجتماعي والصحي والمعوقات الأساسية للعيش في حياة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم...وتكفل الدولة التعليم "وهو إلزامي في المرحلة الأبتدائية.. ومكافحة الأمية والتعليم المجاني في مختلف المراحل ولكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة.."إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1948 ينص أن من حق الفرد الحصول على مستوى لائق من المعيشة وأسرته (المادة 25) وهو يتضمن بالضرورة كفالة الغذاء الكافي للفرد والأسرة وتوفير الأمن الغذائي .

وسؤالنا اليوم، هل ترجمت هذه الغايات الى أهداف وخطط تنموية؟؟ وما هي مستويات التنفيذ والنمو الذي تحقق في مجالات التنمية البشرية؟؟

ومن ناحية الموارد المالية، فإن العراق بلد نفطي يعتمد على واردات النفط حيث تبلغ (75%) من الناتج المحلي، ولقد بلغت نسبة الإحتياطي من النفط الخام للعراق

(214.000.000.000) مائتان وأربعة عشر مليار برميل، ويشكل بحدود (10%) من إحتياطي العالم، رغم أن المعدل اليومي للتصدير حالياً يبلغ بحدود (1.640.000) مليون وستمائة وأربعون الف برميل.
في حين يمكن رفع وتائره الى (2.500.000) مليونين وخمسمائة الف برميل باليوم للتصدير، إذ وصل المعدل اليومي للإنتاج بحدود (3.000.000) ثلاثة ملايين برميل باليوم سنة 1988، وإن الموارد سنوياً في تصاعد مستمر.. حيث سيصل ما بين (7-10) مليون برميل يومياً خلال السنوات المقبلة.
على الجميع شحذ الهمم بإعداد الخطط الموضوعية لتوفير هذه الحاجات الانسانية، وإنجاز نسبة نمو عالية في مستويات التنفيذ، لتحقيق مجتمع الرفاهية وعدالة التوزيع!!..

المصادر

1- المجموعة الإحصائية السنوية/ الجهاز المركزي للإحصاء/ 2007 .

2- التقرير الوطني المالي التنمية البشرية/ 2008
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/ 2009

3- الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك في العراق/ أبوطالب الهاشمي

*** نشر في مجلة الملف الاقتصادي/السنة الأولى/العدد3 /اب2010**

مصـــرف الخليج التجـــــاري
عشـر سـنوات من الريـادة والشـفافية والتطـور

يطيب لي اليوم ويسعدني ويسرني أن أحتفل وإياكم بيوم أغر بتاريخ شركتنا ومصرفنا ألا وهو الاحتفال بالعيد العاشر لذكرى تأسيس المصرف عام 1999، وكانت تلك الفترة عصيبة على شعبنا حيث كان العراق يرزح تحت ظل الحصار الإقتصادي الغاشم الذي أثر على الحياة الإقتصادية برمتها، وإرتفع التضخم بوتائر وقفزات عالية، وتخلف القطاع الاقتصادي والاجتماعي وأصيبت الخدمات والبنية التحتية، بأضرار بالغة خاصةً في القطاعين الصحي والتعليمي...

وفي هذا الوقت العصيب،إنبرى نخبة من رجال الأعمال العراقيين الغيارى، لتأسيس هذا المصرف ليساهم في حل بعض العقد الاقتصادية والاجتماعية وخاصةً في مجال تمويل بعض المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية، وتأسس المصرف في حينه برأسمال قدره (600) ستمائة مليون دينار فقط وباشر نشاطه الفعلي بتاريخ 2000/4/1 عندما فتح الفرع الرئيسي أبوابه للجمهور.

لقد تم تعديل رأس مال المصرف لأكثر من تسعة مرات حيث بلغ رأسماله الحالي البالغ (50.000.000.000) خمسون مليار دينار عراقي بتاريخ 2009/5/7 وفق المادة (55) ثانياً وأولاً من قانون تسجيل الشركات.

تطور المصرف من كافة الوجوه الإدارية والمصرفية والمالية، ومنها إستكمال هياكله الادارية وتنظيماته على أحدث الأسس، وحقق كفاءة أداء عالية، وحصل على وتائر نمو سنوية ممتازة، وتدرج أدناه تطور المؤشرات المالية للمصرف للسنوات (2000-2008) لإيضاح صورة النمو والتقدم بين سنة الأساس سنة 2000 وعام 2008 وكما يأتي :-

1- مجموع الميزانية (المركز المالي)	**% 806**
2- القروض والتسليفات	**% 153**
3- مجموع الودائع	**% 744**
4- حقوق المساهمين	**% 450**
5- الربح الصافي	**% 3971**

وحصل وفقاً لنتائج التقييم الدولي (CAMEL) المرتبة الثانية جيد جداً، ولقد حقق تطوراً جيداً بالأنظمة المصرفية وآلياتها حيث طبق النظام المصرفي المتكامل الألكتروني الحديث الذي يتيح لزبون المصرف خدمات مصرفية ممتازة مباشرة وحيث سيكون له رقم واحد في كافة أنحاء العراق ويدير حساباته ألكترونياً بشكل مباشر في كافة محافظات القطر.

وللمصرف الآن ثمانية عشر فرعاً، ويطمح أن يكون له في السنة القادمة حوالي (28) فرعاً متوزعة على المحافظات وبغداد.

إن المصرف يسعى لتطوير أعماله ونشاطاته ويحقق أعلى كفاءة ممكنة من التطور والريادة والشفافية وأعلى العوائد الإستثمارية بأقل المخاطر الممكنة وهو لايروم تحقيق أهداف الربحية والعوائد فحسب وإنما يسعى لتحقيق الاهداف الاجتماعية،

وخدمة مسيرة الإعمار والتنمية المستدامة. والمساهمة الفعالة في توفير الظروف والمناخ الملائم لتمويل المشاريع، وخاصةً منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
لقد حقق المصرف خطوات تنفيذية رائعة في تاسيس شركة الكفالات المصرفية ودعمها وتطويرها الى شركة مساهمة، وكذلك تأسيس شركة تمويل قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ونحن نأمل أن تكون هاتين الشركتين قوة فعالة مؤثرة في تمويل المشاريع ودفعها الى الأمام، وتحقيق فرص جيدة لتشغيل العمالة العراقية الماهرة وغير الماهرة..
أيتها الأخوات ايها الإخوة الكرام حقق القطاع المصرفي العراقي حالياً قفزة نوعية بالكمية والنوعية والخدمات والتمويل حيث وصل عدد المصارف (42) مصرفاً، (35) منها مصارف أهلية و(7) مصارف حكومية، و(7) مصارف أخرى أهلية إسلامية، و(6) مصارف فيها مساهمات أجنبية ولكن مجموع هذه المصارف لا يتعدى نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي عن 7% وذلك يعود الى ضعف الوعي المصرفي ، ومحدودية الخدمات المقدمة للزبائن.
وبلغ إجمالي رؤوس أموال المصارف العراقية الخاصة أكثر من (1.2) ترليون دينار عراقي.وبلغ منح الإئتمان النقدي للمصارف الخاصة حوالي 40% من مجموع الائتمانات الممنوحة، ولكن هذه النسبة إزدادت بوتائر عالية، بعد أن إنخفضت الفائدة لعدة مرات خلال العام الحالي.
لقد بلغ عدد الفروع والمصارف العراقية حالياً أكثر من (640) فرعاً ورغم ذلك إن نسبة الكثافة السكانية/ المصرفية مازالت منخفضة أقل من 1% اي بواقع مصرف واحد لكل (40.000) نسمة وهي منخفضة مقارنةً بالنسبة المعيارية البالغة مصرف واحد لكل (10.000) نسمة.إننا نطمح أن يتطور العمل المصرفي بإضطراد وتتضاعف ودائعه، حيث ستتوجه إدخارات المواطنين نحو المصارف، وبهذا سيزداد دور هذه المصارف بتمويل المشاريع التنموية من مختلف القطاعات، وسيزداد دور المصارف في تطوير القطاع الإقتصادي.
إن القطاع المصرفي العراقي بحاجة الى إعادة هيكلته وإعادة النظر في تشريعاته وبنيوته، وإعطاء المجال الواسع للقطاع المصرفي الخاص في العمل والنشاط في مختلف القطاعات الاقتصادية وإننا بهذه المناسبة نكرر دعوتنا بإلحاح بإنشاء مؤسسة خاصة لضمان الودائع ومؤسسة خاصة لضمان القروض.

وأننا ندعو ايضاً بتخفيض الإحتياطي القانوني الى 15% إسوةً بالبلدان المجاورة، والعمل على إعداد آليات مرنة تسمح للمصارف الخاصة بممارسة الإستثمارات خدمةً للإقتصاد الوطني.

أيتها الاخوات والأخوة...إن مجلس الادارة يسعى لإعداد خطط وسياسات مستقبلية واعدة لتطوير المصرف ودفعه خطوات واسعة للأمام، وإمتلاك إحدث التقنيات الجديدة، ويعمل المجلس جاهداً وبكل جد على بناء سياسة متكاملة لبناء مركز تدريب مصرفي حديث متكامل يوفر الفرص للعاملين لتطوير كفاءتهم وخبرتهم المصرفية والمالية والادارية.وليس ذلك فحسب وإنما المساهمة في إيجاد أرضية علمية لعقد إجتماعات وندوات وحوارات وبحوث رصينة، لتطوير العمل المصرفي في العراق من كافة الوجوه الفنية والإطلاع على أحدث التجارب والتطبيقات في العالم.

وإرساء السياقات الفنية والمعايير العالمية الحسابية والمصرفية وتعميق أسس الحوكمة والادارة الرصينة، وبناء سياسة المخاطر بكل واقعية وتوسيع الشفافية وبناء قاعدة معلومات مصرفية واسعة شاملة تتيح للمصارف تبادل المعلومات بكل يسر وفي الوقت المناسب.وفي مجال إصلاح النظام المصرفي نقترح حل إخفاقاته ومشاكله وبشكل جذري يؤهله القيام بمهامه وواجباته وخاصةً في مجال التنمية. وهذا لايتم إلا بعد عقد مؤتمر مصرفي عالي المستوى يشارك فيه إتحاد المصارف العربية ودعوة الخبراء المصرفيين لتقديم البحوث والمقترحات في هذا المجال.

أيها الحضور الأفاضل :-آن الاوان لصياغة وبناء خطط وسياسات الجهاز المصرفي المستقبلي.أننا نهيب بدعم النشاط المصرفي الخاص وعلى الاقل مساواته بالأنشطة المصرفية الحكومية وعدم إحتكار المصارف الحكومية للأنشطة والأعمال المصرفية.

وإننا ندعو البنك المركزي العراقي بدراسة إمكانية فتح فروع أخرى في المحافظات، والمساعدة على نقل النقود بين المحافظات وتأمين سلامة المصارف، والعمل على حمايتها وتطمين الزبائن على أموالهم وإيجاد الثقة العالية بالمصارف الخاصة.

إن البنك المركزي العراقي مطالب بتحديث أساليب الرقابة وتخليصها من البيروقراطية والتسلط، وجعلها أكثر قدرة على إكتشاف المخاطر والسلبيات، بحيث يكون لها الكفاءة على التنبؤ والتحليل العلمي لحماية المصارف من أي إنحراف أوزلل، وإيجاد رقابة عادلة في التعامل، فنية علمية، تتخلص من أردان الرقابة الادارية ، وبهذا الصدد نقترح تعديل قانون المصارف الحالي ومعالجة الثغرات والخلل في بعض مواده

القانونية.وجدير بالذكر بأن أهم مطلب هو تأسيس مركز معلومات مصرفي فعال يستند عليه النظام المصرفي بكل ثقة. ويشمل ذلك حركة الزبائن وطلباتهم الائتمانية وتقييماتهم وكفاءتهم المالية كشركات وأفراد.

ولا يخفى على الجميع الوضع المتردي لسوق العراق للأوراق المالية ووصول التعامل الى حد أن يكون سعر السهم بأدنى مستوياته وتقييمه "بالفلس" وهذا تدهور كبير في أصول الشركات وتقييم للأصول بعيداً عن الموجودات وحقوق المساهمين والمؤشرات المالية الأخرى.

إننا نتوقع أن يقوم الجميع بالعمل بشكل جاد على معالجة الثغرات والسلبيات في النظام المصرفي الحالي، وإن معالجته بشكل حاسم سيعطي بالتأكيد دفعاً كبيراً عالياً للنظام الإقتصادي وللمشاريع التنموية، وتحقيق نسبة نمو ممتازة بالعوائد المالية خارج القطاع النفطي، وتنويع الموارد المالية العراقية.

نكرر تهانينا، ووعدنا لكم بالإستمرار بالتقدم والتطور، وإننا نأمل منكم كل التعاون في هذا المجال وإنني بهذه المناسبة، أحيي فيكم روح المثابرة والعمل الجاد المخلص، لتحقيق أداء أفضل، وأود بهذه المناسبة أيضاً أن أذكر على وجه الخصوص المنتسبين الذين مضى على وجودهم عشرة سنوات متواصلة، متمنياً لهم الخير والتقدم ، فهم خميرة هذه الشركة، وأقدم لهم شكر المجلس بشكل خاص لمؤسسي المصرف المرحومين صاحب عبد الكريم مرزة، واسماعيل البحراني لهما الرحمة والمغفرة، إن جميع المؤسسين نكن لهم المحبة والود والإحترام إذ لولا جهودهم الشخصية، ما حققنا هذا التقدم والنمو.

وأخيراً أقدم تحياتي الخالصة وتحيات مجلس الادارة الى الإخوة المساهمين وكذلك الى الإخوة الزبائن فهم عماد واساس هذا المصرف وبهم وحدهم سنتقدم الى الأمام إن شاء الله.

بارك الله جهود الجميع، مع بالغ حبي وإحترامي.

*** نشر في نشرة صدى الخليج/السنة الثانية/ العدد1 / اذار2010**

خطة ستراتيجية جديدة ورؤى مستقبلية لعـام 2010

في الوقت الذي احيي فيه جهود السادة اعضاء مجلس الادارة وجهود كافة العاملين الذين ساهموا في تنفيذ مخططات وسياسات مجلس الادارة في دورته الانتخابية السابقة للسنوات (2005 –2009) حيث تم تحقيق اعلى العوائد والأرباح، وكذلك أعلى وتائر نمو للمصرف منذ تأسيسه ولحد الان في كافة المؤشرات المالية وفق المعايير العراقية وبناء وامتلاك خبرة مصرفية عالية في المجالات/الادارية /والاستثمارية، وإدارة المخاطر والسياسات الائتمانية، وبناء نظام مصرفي الكتروني حديث وفق المعايير المحاسبية الدولية، ويمكن تثبيت المؤشرات المالية التالية بالمقارنة مع سنة 2005 :-

- **نسبة نمو 422% في مجموع الموجودات**
- **نسبة نمو 774% في الودائع**
- **نسبة نمو 242% في حقوق المساهمين**

- **نسبة نمو 1379% في الربح الصافي**

وارتفع تقييم المصرف عند البنك المركزي العراقي من ضعيف الى جيد جداً، وارتفع عدد الفروع الى 18 فرع ومكتب في بغداد والمحافظات.

ولابد من توضيح المعوقات التي رافقت عمل المصرف سابقاً لأسباب خارجة في أغلب الاحيان عن ارادته بسبب الظروف الاقتصادية والامنية المحيطة بعملنا.

إضافة الى تداعيات الأزمة المالية العالمية وانعكاس أحداثها ومؤشراتها السلبية على العراق وتاثيرها على أسعار النفط، وانخفاضها بنسبة عالية، حيث أثرت سلباً على اقتصادنا وموارد نا المالية لعام 2009 وأثرت على الأستثمارات بشكل كبير، وسببت لنا مشاكل ومعوقات مالية ونقدية عديدة وأهم هذه المؤشرات السلبية على العمل المصرفي كما يأتي:-

أولاً:- إنخفاض تخصيصات التنمية الاستثمارية للدولة وموازنة المحافظات أثر تأثيراً سلبياً واضحاً على الائتمانات التعهدية والنشاط الاقتصادي العام.

ثانياً :- أرتفاع المخاطر الكلية بشكل بالغ، ومنها مخاطر السوق، والاستثمار والمخاطر الأمنية، ومخاطر إنخفاض الفائدة حيث تعرضت مستويات الفائدة للتذبذب بشكل لامثيل له في الاقتصاد العراقي .

ثالثاً :- إنخفاض عوائد الإستثمار الليلي وتحديده "لمدة أسبوع فقط" وإنخفاض عوائد حوالات وسندات الخزينة بشكل أثر سلبياً على إيرداتنا.

رابعاً :- إنخفاض إيرادات الفوائد المستحصلة من الائتمانات النقدية والتعهدية وباقي العمليات المصرفية، نتيجة لانخفاض الفائدة بحدود أربعة مرات خلال ستة اشهر.

خامساً :- إنخفاض الفوائد الى هذا الحد أثرعلى الودائع الثابتة بشكل سلبي إذ اضطررنا الى دفع فوائد عالية نسبةً الى تخفيض Policy Rate من 9-7%، حيث مازلنا ندفع فوائد بحدود 6.5%، 7%، 7.5 % توفير وذلك كخطة للإبقاء على الودائع الحالية، وكتحفيز يجلب الودائع ويعظمها لغرض زيادة التمويل والاستثمار ومن ثم العوائد.

المرتكزات القانونية التي تقوم عليها الخطة

1- المادة 117 من قانون تسجيل الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 وتتضمن مايلي :-

" يتولى مجلس الادارة المهام الادارية والمالية والتخطيطية والفنية اللازمة لسير نشاط الشركة عدا ما كان منها داخلاً في اختصاصات الهيئة العامة"

2- المادة 118 وبشكل خاص الفقرة (رابعاً) من قانون الشركات أعلاه ويتضمن"يكون رئيس مجلس الادارة مسؤولاً عن متابعة تنفيذ قرارات المجلس"

<u>الخطط والسياسات وآليات التنفيذ الجديدة</u>

<u>اولاً</u> : تنويع ومضاعفة مصادر ومبالغ التمويل

1- زيادة رأس المال تنفيذاً لتوجيهات البنك المركزي العراقي التي قد تتطلب الوصول الى 100 مليار دينار وهذا يتطلب إتباع احد البدائل التالية:-

- **مساهمات المساهمين الاضافية لزيادة الرأسمال إضافةً الى الأرباح" اسهم مجانية".**
- **فتح الاكتتاب للمواطنين لزيادة الرأسمال .**
- **البحث عن شراكة ستراتيجية مع بنوك ومصارف محلية او عربية او اجنبية.**
- **الإندماج مع مصارف عراقية أخرى.**

2- الاحتياطيات

خصص المصرف احتياطي مخصص الديون المتعثرة وقد يتطلب تخصيص مبلغاً اضافياً في حالة التلكأ في استحصال الديون المستحقة مما يؤثر على تآكل رأس المال وإنخفاض الارباح الصافية وبالتالي التأثير على حقوق المساهمين الأمر الذي يتطلب معالجات وحلول جذرية بكل جدية ومثابرة والعمل على التسديد الفوري لهذه الديون المستحقة ومتابعة استحصالها .

<u>ثانياً</u> : زيادة العوائد والارباح الصافية وحقوق المساهمين ويتطلب ذلك التنسيق بين مجلس الادارة والادارة التنفيذية بشأن مايلي:

1- تنويع واستحداث آليات ومنتجات مصرفية جديدة لتضخيم العوائد.

2- التوسع في فتح الفروع في كافة المحافظات، وخاصةً التي لم يفتح بها مصرف لحد الآن.

3- تحقيق استثمار كفوء وأمثل للسيولة النقدية الفائضة المتوفرة لدى البنك المركزي العراقي عن طريق الاستثمار الليلي وشراء حوالات وسندات الخزينة رغم أنها لاتصل الى اكثر من 5%.

4- ادارة محفظة استثمارية كفوءة لسوق السندات والاوراق المالية.
5- شراء عقارات لفروع المصرف المستأجرة.

ثالثاً : التوسع في منح الائتمان النقدي والتعهدي بأقل مخاطر ممكنة وخاصةً قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة المكفولة من شركة الكفالات العراقية .

رابعاً: إعادة النظر بأسعار العمليات المصرفية بما يساهم في المحافظة على الودائع الثابتة وينسجم مع المنافسة في سوق المصارف وتخفيض اسعار الفوائد المتوقعة من قبل البنك المركزي العراقي أي يتطلب إعادة جدول العمليات المصرفية.

خامساً: - الضغط على النفقات الادارية وتعظيم العوائد

*** نشر في نشرة صدى الخليج/ السنة الاولى/العدد4/تشرين الاول2009**

مصرف الخليج التجاري
مساهمة جدية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يعتبر مصرف الخليج التجاري من المصارف الاهلية العراقية التي زاولت عملها للمساهمة في حلحلة بعض العقد الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مجال تمويل بعض المشاريع التجارية والصناعية والخدمية، وامام النجاحات التي حققها المصرف للجمهور فقد انبرى لاستحداث مركز للتدريب المصرفي لاعداد موظفين اكفاء في الادارة المصرفية والمساهمة في انجاز الدراسات والبحوث الاقتصادية المصرفية واقامة الدورات التدريبية والقاء المحاضرات النظرية والعملية التي من شأنها ايجاد جيل مصرفي متخصص قادر على ادارة النظم المصرفية خصوصا في ظل نظام السوق الحر.. لقد تأسس المصرف في العام 1999 في فترة عصيبة كان بلدنا يمر بها وهي فترة الحصار الاقتصادي الذي اثر على الحياة العراقية برمتها، ويكفينا فخرا ان نقول ان تأسيس المصرف تم على ايدي نخبة خيرة من التجار ورجال الاعمال برأسمال بلغ في حينه 600 مليون دينار عراقي وباشر نشاطه الفعلي في نيسان من العام 2000

عندما غتح الفرع الرئيسي ابوابه امام الجمهور.وتم تعديل رأسمال المصرف لاكثر من تسعة مرات حيث بلغ رأسماله الحالي خمسون مليار دينار طبقا لقانون تسجيل الشركات.

وشهد المصرف تطورا في الجوانب الادارية والمصرفية ومنها استكماله للهياكل الادارية على احدث الاسس وحقق كفاءة عالية فيما حصل على وتائر نمو سنوية ممتازة في مركزه المالي والقروض والتسليفات والودائع وغيرها من التعاملات المصرفية.

ان القطاع المصرفي المالي العراقي حقق قفزة نوعية بالكم والنوع ومستوى الخدمات والتمويل المقدمة للجمهور اذ وصل عدد المصارف الى 42 مصرفا 35 منها مصارف اهلية و7 حكومية و7اخرى اسلامية و6 مصارف فيها مساهمات اجنبية فيما بلغ اجمالي رؤوس اموال المصارف العراقية الخاصة اكثر من2 ،1 ترليون دينار عراقي

..ومن هنا اقول ان القطاع المصرفي العراقي بحاجة الى اعادة هيكلته واعادة النظر في تشريعاته وبنيوته واعطاء المجال الواسع للقطاع المصرفي الخاص في العمل والنشاط في مختلف القطاعات الاقتصادية وانشاء مؤسسة خاصة لضمان الودائع واخرى لضمان القروض.

ولغرض ضمان وتشجيع وتنمية وتطويرالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في التنمية الاقتصادية وتخفيض نسبة البطالة وتحقيق مردود اجتماعي واقتصادي للمجتمع كان مصرف الخليج التجاري هو المساهم الاول في الشركة العراقية للكفالات المصرفية حيث بلغ راسمالها الكلي 5450 مليون دينارعراقي من مجموع 12 مصرف عراقي ونسبة مساهمة المصرف 850 مليون دينار اي انها تشكل نسبة 16% من راس مال الشركة الكلي، وبرعاية خاصة من مجلس الادارة الذي احتضن المبادرة وترجمها بانشاء وحدة للاقراض تكون مرتبطة بقسم الائتمان حيث تم تدريب موظفي المصرف على عمل هذه الوحدة على عمليات منح القروض لهذه المشاريع وفق برنامج محدد، وقد غطى التدريب حوالي 50% من هذا البرنامج الذي بدا العمل الفعلي للاعلان ودعوة الزبائن للاستفادة من منح القروض والمتوسطة لهذا القرض والمضمون من قبل شركة الكفالات المصرفية.و بهدف تفعيل هذا النشاط فقد تم تخفيض سعر الفائدة لهذه القروض لغرض جذب الزبائن كما تم بذل الجهود للحصول على منحة الشركة البالغة 5 ملايين دولار لتقوية قاعدة راس مال الشركة ثم وضع

الية وخطة سريعة للعمل وباشرافنا والسيد المديرالمفوض وتمكن المصرف من خلال الادارة العامة والفروع البالغ عددها 19 فرعا من تحقيق عدد كبير من القروض وبعد نجاح التجربة وزيادة حجم القروض والاقبال الكبير عليها تم استحداث قسم لاقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة ووضع الية جديدة لتنفييذ منح القروض ويكون القسم باشراف مباشر من المدير المفوض وفعلا تم تاسيس القسم في 2009/2/1 وعمل وحقق عاما جيدا من خلال ازدياد عدد القروض لتصل لغاية 28/2/2010 بحدود 357 قرض وبمبلغ 6.572.500 دولار اميركي غطت الكفالات 75% من هذه القروض بضمانها وقد حصل المصرف على التقدير والتثمين من الجهات المختصة على نتائج الاعمال المتحققة في هذا المجال. و نتيجة لنجاح هذه التجربة في مصرفنا تقرر دخول المصرف في تاسيس شركة اخرى لنوع اخر من الاقراض بداية عام 2009 وهو المساهمة في شركة عراقية لغرض تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة براس مال كلي بلغ 240 مليون دينار موزع بالتساوي على 12 مصرف من ضمنهم مصرفنا بمبلغ 30 مليون تتولى هذه الشركة تمويل القروض المشاريع من خلال المصارف المشاركة حيث تمت المباشرة بالمنح وتمويل القروض وفق اليات محدودة وشروط ميسرة وبسعر فائدة مخفضة حيث تم صرف مبلغ 950 الف دولار موزعة على قروض قصيرة ومتوسطة في كافة فروعنا المنتشرة داخل العراق واعتبارا من /1/9 2009تم الانتقال الى نظام متكامل لعمل القروض مرتبط بالشركة العراقية للكفالات المصرفية وشركة التمويل لغرض السيطرة على القروض الممنوحة علما ان القروض تم منحها قروض جيدة وليس هناك اي قروض متاخرة التسديد وخلال هذا العام تم التوسع بهذا النشاط ليشمل منتجات مصرفية جديدة وهي السلف الشخصية والتي تتراوح بين 5-10 ملايين دينار وقروض للاسكان التي تتراوح بين 25 -50 مليون دينار وقروض السيارات ان هذا النشاط الخاص بالقروض والذي يقوم به المصرف يشكل علامة بارزة للدور الكبير الذي يقوم المصرف به لخدمة زبائننا واقتصادننا الوطني.

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد 2242 لسنة 2010

*** نشر في نشرة صدى الخليج/ السنة الثانية/ العدد 2/ حزيران 2010**